

عنوان البحث

مشروع إنشاء شركة تقنية

(شراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص)

إعداد الطالب:

Name of the student:	ID:	اسم الطالب:
Hussam Majdi Mohsin	241000166	حسام مجدي محسن

إشراف:

د. الفیصل عبد الحمید

د. فايز جراد

العام الاكاديمي 2024 – 2025 م

**Midocean University
College of Management
Department of Project Management**



**Graduation Research
“A Project to Establish a Technology Company”
(A Public-Private Partnership)**

Prepared by

Hussam Majdi Mohsin	241000166
----------------------------	------------------

Supervised by

Dr. AlFaisal Abdelhameed Dr. Fayez Jarad

Academic Year

2024 – 2025

قائمة المحتويات

أ	قائمة المحتويات	
ج	فهرس الجداول	
د	فهرس الاشكال	
هـ	المستخلص الإنجليزي	
و	المستخلص العربي	
1	الفصل الأول	
1	المقدمة العامة والاطار النظري للبحث	
1	1. المقدمة العامة:	
3	2. مشكلة الدراسة:	
4	3. أهمية الدراسة:	
5	4. الهدف من الدراسة:	
6	5. أسئلة الدراسة:	
7	6. مجال هذه الدراسة:	
9	الفصل الثاني	
9	أدبيات الدراسة والاطار النظري والدراسات السابقة	
9	1. المبحث الأول: الإطار النظري:	
24	2. الشركات التقنية:	
36	3. الدراسات السابقة:	
44	الفصل الثالث	
44	منهجية وإجراءات الدراسة	
44	1. منهجية الدراسة:	
44	2. تصميم وأدوات الدراسة:	
45	3. الاطار النظري والمفاهيمي للدراسة:	
45	4. _ فرضيات الدراسة:	
46	5. التحليل الاحصائي للنتائج:	
48	الفصل الرابع	

نتائج الدراسة	48
1. البيانات الديموغرافية للدراسة وعدد المشاركين والمستجيبين:	48
2. الجزء الثاني: انشاء شركة تقنية:	53
الفصل الخامس.....	70
مناقشة نتائج الدراسة	70
الفصل السادس	73
خاتمة الدراسة	73
المراجع.....	74
الملاحق	77

فهرس الجداول

رقم الصفحة	البيان	رقم الجدول
49	البيانات الديموغرافية والعامة للمشاركين في الدراسة.	جدول-1
54	انشاء شركة تقنية.	جدول-2
57	انشاء شركة تقنية-جدول الاعمال.	جدول-3
59	انشاء شركة تقنية-الجدوى المالية والاقتصادية للشراكة.	جدول-4
62	انشاء شركة تقنية-مناقشة المخاطر والتحديات.	جدول-5
64	انشاء شركة تقنية-اليات التنفيذ والمتابعة.	جدول-6
67	انشاء شركة تقنية- تحليل الابتكار التقني للشركة.	جدول-7

فهرس الاشكال

رقم الصفحة	البيان	رقم الشكل
23	حجم وأطر الشراكة بين القطاعين العام والخاص.	شكل-1
52	البيانات الديموغرافية للمشاركين في الدراسة.	شكل-2
55	انشاء شركة تقنية شراكة بين القطاع العام والخاص.	شكل-3
58	انشاء شركة تقنية-جدول اعمال الشركة.	شكل-4
60	انشاء شركة تقنية-الجدوى المالية والاقتصادية للشراكة.	شكل-5
63	انشاء شركة تقنية-تحليل المخاطر والتحديات.	شكل-6
65	انشاء شركة تقنية-اليات التنفيذ والمتابعة.	شكل-7
68	انشاء شركة تقنية-تحليل التعاون التقني.	شكل-8

المستخلص الإنجليزي

The study aimed to evaluate opinions regarding the establishment of a technology company through a public-private partnership in Saudi Arabia by analyzing demographic and survey data from a sample of workers in the technology sector. The results showed that most participants were male (78.4%), with the majority falling within the 30-40 age group (56.5%), and a significant portion holding bachelor's degrees (70.9%). Work experience ranged from 5 to 10 years (45.1%), and most participants were employed in the private sector (66.7%). The survey findings emphasized an urgent need to develop innovative technological solutions (92.1% agreement) and highlighted the project's role in addressing local market gaps (97.3%). The study also revealed high market demand for technological products (84%) and confidence in the project's competitiveness (76.4%). However, some participants expressed reservations about the clarity of the project's vision and the flexibility of its business model. Economically, the results demonstrated confidence in achieving a positive long-term economic return (80.3%) and an appreciation for the balance between costs and risks in public-private partnerships (84.3%). Nevertheless, the findings highlighted concerns related to legal and regulatory risks that require effective management strategies. The study concluded that there is substantial support for the proposed project, with a need to improve certain aspects such as communication about the project's vision and risk management to ensure its success in the local market.

المستخلص العربي

هدفت الدراسة إلى تقييم الآراء المتعلقة بإنشاء شركة تقنية بشراكة بين القطاعين العام والخاص في المملكة العربية السعودية، من خلال تحليل بيانات ديموغرافية واستبائية لعينة من العاملين في القطاع التقني. أظهرت النتائج أن معظم المشاركين كانوا من الذكور (78.4%)، وأن الأغلبية تركزت في الفئة العمرية من 30 إلى 40 عامًا (56.5%)، مع نسبة كبيرة من حاملي شهادات البكالوريوس (70.9%). كانت سنوات الخبرة تتراوح بين 5 و10 سنوات (45.1%)، وأغلب المشاركين يعملون في القطاع الخاص (66.7%). أكدت النتائج الاستبانة على وجود حاجة ملحة لتطوير حلول تقنية مبتكرة (92.1% موافقة)، ودور المشروع في سد فجوات السوق المحلي (97.3%). كما أظهرت الدراسة طلبًا مرتفعًا في السوق المستهدف على المنتجات التقنية (84%)، وثقة بقدرة المشروع على المنافسة (76.4%). بالرغم من ذلك، أبدى بعض المشاركين تحفظات حول وضوح رؤية المشروع ومدى مرونة نموذج الأعمال. من الناحية الاقتصادية، أبرزت النتائج الثقة في تحقيق عائد اقتصادي إيجابي على المدى الطويل (80.3%)، مع تقدير التوازن بين التكاليف والمخاطر في الشراكة بين القطاعين (84.3%). ومع ذلك، أظهرت النتائج بعض المخاوف المتعلقة بالمخاطر القانونية والتنظيمية التي تحتاج إلى استراتيجيات إدارة فعالة. خلصت الدراسة إلى وجود دعم كبير للمشروع المقترح مع الحاجة لتحسين بعض الجوانب مثل التواصل حول رؤية المشروع وإدارة المخاطر لضمان نجاحه في السوق المحلي.

الفصل الأول

المقدمة العامة والإطار النظري للبحث

1. المقدمة العامة:

شهدت دول العالم زيادة ملحوظة في دور الدولة وتدخلها في النشاط الاقتصادي، خاصةً بعد الحرب العالمية الثانية. وقد تباينت مظاهر هذا التدخل بين الأنظمة الاقتصادية والاجتماعية المختلفة، ووفقاً لمستويات التطور. في البداية، اقتصر دور "الدولة الحارسة" على المهام التقليدية مثل الأمن والدفاع والقضاء، مع تجنب التدخل المباشر في الاقتصاد بناءً على مبدأ الرشد الاقتصادي. ثم تطور الأمر إلى ظهور "الدولة المتدخلة" و"الدولة المنتجة"، تلاها التحول نحو "دولة الرفاهية"، التي استندت إلى الفكر الاشتراكي الماركسي، حيث هيمنت الدولة على الأنشطة الاقتصادية والتزمت بتوفير السلع والخدمات لتحقيق العدالة الاجتماعية وإعادة توزيع الدخل لصالح الفئات المحرومة. مع ذلك، برزت تحديات عدة، من بينها عجز الدولة عن تلبية احتياجات المواطنين المتزايدة وندرة الموارد، إضافة إلى الأزمات المالية التي أثرت على العديد من الدول، خاصة النامية منها. أدى ذلك إلى تراجع دور الدولة الاقتصادي، وظهور مفهوم "الدولة التنافسية"، التي تجمع بين التدخل الحكومي في رسم السياسات الاقتصادية وإعطاء الحرية للقطاع الخاص لإدارة أنشطته وفق آليات السوق.

في سبعينيات وثمانينيات القرن الماضي، ظهرت دعوات للعودة إلى الليبرالية التقليدية، التي تركز على الملكية الخاصة وإطلاق قوى السوق. وفي ظل هذا التحول، برزت الخصخصة كإجراء لمواجهة الأزمات الاقتصادية، مثل الركود العالمي، وعجز الموازنات، وتراكم الديون الخارجية. ومع ذلك، أظهرت تطبيقات الخصخصة العديد من الآثار السلبية، مما دفع الدول، خاصة النامية، إلى البحث عن بدائل. برزت الشراكة بين القطاعين العام والخاص كأداة لتنفيذ المشروعات الكبرى، مثل الإسكان، والصحة، والتعليم، والبنية التحتية. ورغم فوائد هذه الشراكة، إلا أنها تواجه تحديات عديدة، مثل فشل آليات السوق، وظهور الاحتكارات، وغياب المسؤولية الاجتماعية للقطاع الخاص. علاوة على ذلك، ساهمت الأزمة المالية العالمية في زيادة التحديات، ما يستدعي تعزيز الدور الرقابي للدولة لضمان الشفافية والنزاهة والعدالة الاجتماعية.

مع ذلك، تُثير الشراكات مع القطاع الخاص مخاوف تتعلق بالجوانب الاجتماعية للمشروعات، خاصةً في ما يتعلق بتسعير الخدمات. لذا، من الضروري وضع حدود واضحة بين الشراكة والخصخصة عند صياغة العقود، لتجنب تكرار الآثار السلبية للخصخصة. إذا نجحت الدولة في استغلال الشراكة لتحقيق أهداف التنمية المستدامة، فإنها يمكن أن تكون أداة فعالة للتقدم. لكن يبقى السؤال: كيف يمكن للدولة تحقيق ذلك؟

من ناحية أخرى، في ظل التحديات الاقتصادية والمالية والاجتماعية المتزايدة التي تواجه الحكومات والقطاع العام على حد سواء، أصبحت الشراكة بين القطاعين العام والخاص نموذجًا فعالاً لتحسين كفاءة وجودة الخدمات العامة بمختلف أنواعها. تسهم هذه الشراكة في استثمار الخبرات والموارد المتنوعة لكلا القطاعين بهدف تقديم حلول مبتكرة تلبى احتياجات المجتمع والدولة، بالإضافة إلى تعزيز سوق العمل.

يسعى هذا البحث إلى تقديم معلومات شاملة ودراسات مقارنة تسلط الضوء على جميع الجوانب المطلوبة لإنشاء شركة تقنية مشتركة بين القطاع العام والخاص. تهدف هذه الشركة إلى إدارة وتشغيل مشاريع البنية التحتية للخدمات الرقمية وأعمال البحث والتطوير والابتكار، بالإضافة إلى مجالات الذكاء الاصطناعي. من خلال هذا التعاون، سيتم دمج الموارد المالية والفنية والإدارية لكلا الطرفين لتحقيق مجموعة من الأهداف الرئيسية، بما في ذلك:

1. تحسين جودة وكفاءة الخدمات المقدمة للمواطنين.

2. تعزيز الابتكار والتطوير التقني.

3. تقليل الأعباء المالية على الحكومة عبر تقاسم التكاليف والمخاطر.

4. تشجيع الاستثمار الخاص في المشاريع العامة.

5. تبادل المعرفة والخبرات بين القطاعين العام والخاص.

سيتم تنفيذ البحث وفق مراحل متسلسلة تهدف إلى تقديم رؤية استراتيجية لشراكة ناجحة. كما سيتم تقييم النتائج وتحليل التجربة لضمان تحقيق الأهداف المرجوة، مع توفير دروس مستفادة لتحسين النماذج المستقبلية. يمثل هذا البحث فرصة لتطوير نموذج رائد في مجال الشراكة بين القطاعين العام والخاص في المملكة العربية السعودية، بما يسهم في دعم التنمية المستدامة وتحقيق الأهداف الوطنية.

2. مشكلة الدراسة:

تواجه الحكومات تحديات متعددة في تحسين كفاءة وجودة الخدمات العامة، مما يدفع إلى استكشاف نماذج تعاون جديدة بين القطاعين العام والخاص. يتميز القطاع الخاص بخبرات وممارسات متقدمة في إدارة العمليات والمشاريع، إضافة إلى موارده البشرية والتقنية المتطورة. يتيح ذلك إمكانية تطبيق تقنيات وابتكارات حديثة، مثل الأتمتة وتحليل البيانات، لتحسين الأداء الحكومي وتقديم خدمات ذات جودة أعلى. علاوة على ذلك، يمكن للمنافسة بين الشركاء وتبادل الخبرات أن تسهم في إيجاد حلول إبداعية تلبي احتياجات المواطنين بكفاءة. على صعيد الاستثمارات، يُمكن للقطاع الخاص توفير التمويل اللازم لتنفيذ المشاريع الكبرى، مما يقلل الأعباء على ميزانية الدولة. يتيح تقاسم المخاطر والعوائد بين القطاعين العام والخاص جعل هذه المشاريع أكثر جاذبية للاستثمار، خاصة مع وجود حوافز ضريبية وتنظيمية. من جهة أخرى، تمثل مشاركة القطاع الخاص في التمويل والتشغيل وسيلة للحد من الأعباء المالية على الحكومة، حيث يتيح ذلك إعادة توجيه الموارد المالية الحكومية نحو مشاريع ذات أولوية مثل تلك المرتبطة برؤية المملكة 2030. يساهم هذا التعاون في تحقيق النتائج المرجوة بتكاليف أقل من خلال الاستفادة من كفاءات وموارد القطاع الخاص. كما أن الشراكة بين القطاعين العام والخاص تشجع على الابتكار والتطوير التقني. يمتلك القطاع الخاص القدرة على استحداث حلول مبتكرة وتقنيات متطورة يمكن أن تعزز أداء القطاع العام. وتساهم هذه الشراكة في نقل المعرفة التقنية وتعزيز التعاون في مجال البحث والتطوير لإيجاد حلول مبتكرة تخدم المجتمع. وأخيراً، تعزز هذه الشراكة التنسيق والتكامل بين القطاعين من خلال بناء علاقات استراتيجية قوية تقوم على الثقة والتفاهم المشترك. يساهم تطوير نماذج تعاون فعّالة في تحسين جودة المشاريع والخدمات عبر تبادل الخبرات والمعارف بين الشركاء. بناءً على ذلك، تمثل الشراكة بين القطاعين العام والخاص فرصة واعدة لتحقيق التنمية المستدامة والاستفادة من القيمة المضافة لكل قطاع بما يساهم في تحقيق الأهداف التنموية الوطنية.

3. أهمية الدراسة:

الأهمية العلمية

تكتسب هذه الدراسة أهمية علمية من خلال مساهمتها في تطوير الإطار النظري والتطبيقي للشراكة بين القطاع العام والخاص في مجالات التقنية والابتكار. توضح الدراسة الحاجة الفعلية لإنشاء شركة تقنية مشتركة وتسعى لتقييم جدوى المشروع من الناحية الاقتصادية والتقنية، مما يضيف إلى المعرفة الحالية حول استخدام الموارد المشتركة بين القطاعين. كما تسهم الدراسة في تقديم رؤى حول تصميم نموذج شراكة مثالي يضمن تحقيق التكامل بين القطاعين، ويوضح مسؤوليات كل طرف. إضافة إلى ذلك، توفر الدراسة إطاراً أكاديمياً يركز على تحليل المخاطر والتحديات القانونية والتنظيمية والتشغيلية، مع وضع استراتيجيات علمية للتعامل معها، مما يدعم الأبحاث المستقبلية في هذا المجال.

الأهمية العملية

من الناحية العملية، تساهم الدراسة في تقديم خارطة طريق لإنشاء شركة تقنية بالشراكة بين القطاعين العام والخاص، مع التركيز على وضع رؤية واضحة وأهداف استراتيجية قابلة للتنفيذ. توفر الدراسة أدوات عملية لتحديد المنتجات والخدمات التقنية التي ستقدمها الشركة، إضافة إلى تصميم خطة تشغيلية مفصلة لضمان تحقيق الكفاءة والفعالية. كما تساعد في تقدير الاحتياجات التمويلية وتحليل الجوانب المالية مثل التدفقات النقدية والمؤشرات الاقتصادية، مما يدعم اتخاذ القرارات المستنيرة. علاوة على ذلك، تبرز الدراسة أهمية هيكلة الإدارة والحوكمة لضمان التنسيق والتناغم بين الطرفين، مما يعزز فرص نجاح المشروع. بالتالي، تمثل هذه الدراسة أداة قيمة لدعم التنمية المستدامة وتعزيز الابتكار والتقنيات في القطاع العام والخاص.

4. الهدف من الدراسة:

تهدف الدراسة إلى تقديم إطار شامل لإنشاء شركة تقنية بالشراكة بين القطاع العام والخاص، من خلال تحديد الفرص السوقية، وتصميم نموذج أعمال فعال، وتقييم الجدوى الاقتصادية، وإدارة المخاطر، وتطوير خطة تنفيذ متكاملة لضمان تحقيق النجاح المستدام.

الأهداف الفرعية

1. تحديد الفرص والحاجة السوقية

- تحليل الطلب والاحتياجات في السوق المستهدف.
- تحديد الفجوات التي يمكن أن تملأها الشركة المقترحة.
- تقييم المنافسة الحالية وإمكانات التنافس في السوق.

2. تصميم نموذج الأعمال الفعال

- وضع رؤية واستراتيجية واضحة للشركة.
- تحديد المنتجات والخدمات التقنية الرئيسية.
- تصميم الهيكل التنظيمي والحوكمة لدعم الشراكة.

3. تقييم الجدوى الاقتصادية والمالية

- تقدير التكاليف الرأسمالية والتشغيلية للمشروع.
- إعداد التوقعات المالية والتدفقات النقدية المتوقعة.
- تحليل المؤشرات المالية الرئيسية، مثل العائد على الاستثمار.

4. تحديد المخاطر والتحديات

- التعرف على المخاطر القانونية والتنظيمية والتشغيلية.
- وضع خطط للتخفيف من المخاطر والتعامل معها.
- تقييم التحديات المحتملة ووضع استراتيجيات للتغلب عليها.

5. تطوير خطة التنفيذ

- إعداد خطة زمنية تفصيلية لتنفيذ المشروع.
- تحديد الموارد والاحتياجات اللازمة للتنفيذ.
- وضع آليات للمتابعة والرقابة على التنفيذ.

5. أسئلة الدراسة:

تهدف الدراسة إلى تقديم إطار شامل لإنشاء شركة تقنية بالشراكة بين القطاع العام والخاص، من خلال تحديد الفرص السوقية، وتصميم نموذج أعمال فعال، وتقييم الجدوى الاقتصادية، وإدارة المخاطر، وتطوير خطة تنفيذ متكاملة لضمان تحقيق النجاح المستدام.

الأهداف الفرعية

1. تحديد الفرص والحاجة السوقية

- تحليل الطلب والاحتياجات في السوق المستهدف.
- تحديد الفجوات التي يمكن أن تملأها الشركة المقترحة.
- تقييم المنافسة الحالية وإمكانات التنافس في السوق.

2. تصميم نموذج الأعمال الفعال

- وضع رؤية واستراتيجية واضحة للشركة.
- تحديد المنتجات والخدمات التقنية الرئيسية.
- تصميم الهيكل التنظيمي والحوكمة لدعم الشراكة.

3. تقييم الجدوى الاقتصادية والمالية

- تقدير التكاليف الرأسمالية والتشغيلية للمشروع.
- إعداد التوقعات المالية والتدفقات النقدية المتوقعة.
- تحليل المؤشرات المالية الرئيسية، مثل العائد على الاستثمار.

4. تحديد المخاطر والتحديات

- التعرف على المخاطر القانونية والتنظيمية والتشغيلية.
- وضع خطط للتخفيف من المخاطر والتعامل معها.
- تقييم التحديات المحتملة ووضع استراتيجيات للتغلب عليها.

5. تطوير خطة التنفيذ

- إعداد خطة زمنية تفصيلية لتنفيذ المشروع.
- تحديد الموارد والاحتياجات اللازمة للتنفيذ.
- وضع آليات للمتابعة والرقابة على التنفيذ.

6. مجال هذه الدراسة:

تقع هذه الدراسة في مجال الإدارة الاستراتيجية والتنمية الاقتصادية، حيث تركز على الشراكات بين القطاع العام والخاص (PPP) في قطاع التقنيات الحديثة.

كما تشمل الدراسة الجوانب التالية:

- إدارة الأعمال والتخطيط الاستراتيجي: تحليل وتصميم نموذج الأعمال واستراتيجيات التنفيذ.
- الاقتصاد والتنمية: تقييم الجدوى الاقتصادية والمالية للمشاريع المشتركة وتأثيرها على التنمية المستدامة.
- الإدارة التقنية: تحديد وتطوير المنتجات والخدمات التقنية وتطبيق أحدث الابتكارات في إدارة المشروع.
- إدارة المخاطر والحوكمة: دراسة المخاطر القانونية والتنظيمية ووضع أنظمة فعالة للحوكمة لضمان الشفافية والتكامل بين الشركاء.
- التخطيط والتنفيذ: تطوير خطط تشغيلية وتنفيذية شاملة تضمن تحقيق الأهداف المرجوة.
- هذه الدراسة تساهم في تقديم نموذج عملي ومتكامل لتعزيز التعاون بين القطاعين العام والخاص، مما يساهم في تحقيق أهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية المستدامة.

الفصل الثاني

أدبيات الدراسة والاطار النظري والدراسات السابقة

الفصل الثاني

أدبيات الدراسة والاطار النظري والدراسات السابقة

في هذا الفصل، يستعرض الباحث الإطار النظري والدراسات السابقة المتعلقة بمتغيرات الدراسة، والتي تشمل شركات القطاع العام، شركات القطاع الخاص، الشراكة بين القطاعين:

1. المبحث الأول: الإطار النظري:

يشمل هذا المبحث عرضاً شاملاً لمتغيرات الدراسة، وفق النقاط التالية:

الشراكة بين القطاعين العام والخاص

أولاً: مفهوم الشراكة:

لم يعد النقاش الحالي يتمحور حول المفاضلة بين دور الدولة في الاقتصاد ودور القطاع الخاص في السوق، وإنما يتناول كيفية تحقيق تكامل حقيقي بين دوريهما، بما يساهم في خلق شراكة فعالة تخدم التنمية الاقتصادية. إذ تلعب الدولة والقطاع الخاص دورين أساسيين ومتكاملين لا يمكن لأي منهما الاستغناء عن الآخر أو استبداله. كما أشار جا هين (2008، ص. 36) إلى أن دور كل طرف لا يمكن أن يُلغى مع بقاء الآخر، مؤكداً على أهمية التفاعل بينهما.

تعريفات الشراكة:

تعددت التعريفات لمفهوم "الشراكة"، حيث تتفاوت التعريفات تبعاً للجهة التي تقدمها. أشار عثمان (2008) إلى أن مصطلح "الشراكة" بدأ استخدامه في اللغة الإنجليزية لأول مرة من قبل رئيس الوزراء التركي الأسبق توجوت أوزال في أوائل الثمانينيات. وأوضح أن المصطلح ليس قانونياً بشكل صارم، وإنما يعكس مفهوماً تنظيمياً يعزز التعاون بين القطاعين العام والخاص.

وفقاً للمجلس القومي للشراكة في الولايات المتحدة (NCPP)، تُعرف الشراكة بأنها "ترتيبات تعاقدية تهدف إلى تحقيق كفاءة أعلى وتخصيص أفضل لرأس المال، مع ضمان الالتزام بالقواعد واللوائح الحكومية" (البندراوي، 2012). من جانب آخر،

عرّف المجلس الكندي للشراكة الشراكة بأنها "مشروع مشترك بين القطاعين الحكومي والخاص، يعتمد على خبرات الطرفين لتلبية حاجات عامة محددة بكفاءة وفعالية" (البندراوي، 2012).

تتعدد تعريفات مفهوم الشراكة بين القطاعين العام والخاص (PPP) وفقًا للمنظمات المختلفة التي تطرقت إليها، ويمكن تلخيصها كما يلي:

1. المجلس القومي للشراكة بالولايات المتحدة: يعرف الشراكة بأنها ترتيبات تعاقدية يتم بموجبها حشد الموارد والمنافع والمخاطر بين الجهة الحكومية والشريك الآخر، بهدف تحقيق كفاءة أعلى وتخصيص أفضل لرأس المال، مع التزام أفضل بالقواعد واللوائح الحكومية. ويساعد هذا النموذج في الحفاظ على الصالح العام من خلال الرقابة المستمرة على تقديم وإدارة الخدمات أو تطوير المرافق.

2. المجلس الكندي للشراكة: يشير إلى الشراكة كمشروع مشترك بين القطاعين الحكومي والخاص، يعتمد على خبرات كل طرف، بهدف إشباع حاجات عامة محددة بشكل جيد، مع تخصيص مناسب للموارد والمخاطر والعوائد.

3. الوحدة المركزية للشراكة في إيرلندا: تعرف الشراكة بأنها ترتيبات تعاقدية بين القطاعين الحكومي والخاص، حيث يتم تحديد الأهداف المتفق عليها بوضوح بين الأطراف الفاعلة، مثل إنشاء مرفق أو تقديم خدمة قد يتم تقديمها تقليديًا من خلال القطاع الحكومي فقط.

4. البنك الدولي: لا يقدم تعريفًا شاملاً، ولكنه يشير إلى أن الشراكة هي آلية لتنفيذ مشروعات بين القطاعين العام والخاص، غالبًا ما تكون متوسطة إلى طويلة الأجل، تهدف إلى تحقيق أهداف مشتركة في مجالات البنية التحتية أو الخدمات العامة بشكل كفاء.

5. صندوق النقد الدولي: يعرفها بأنها الترتيبات التي يتم فيها تقديم القطاع الخاص للأصول والخدمات المتعلقة بالبنية

التي كانت عادة ما تقدمها الحكومة، وتتم من خلال عقود الامتياز أو عقود التأجير التشغيلي، ويمكن أن

تشمل مشروعات كبيرة في البنية التحتية الاجتماعية والاقتصادية، مثل الطرق السريعة، المستشفيات، والمدارس.

تختلف التعريفات بشكل رئيسي في التركيز على أبعاد معينة مثل تخصيص الموارد والمخاطر، مع تأكيد جميع التعريفات على

أهمية التعاون بين القطاعين العام والخاص لتحقيق الكفاءة وتوفير الخدمات العامة.

خصائص الشراكة:

وفق تعريف البنك الدولي، تعد الشراكة بين القطاعين العام والخاص آلية لتطوير مشروعات البنية التحتية والخدمات العامة بشكل مشترك، غالبًا على المدى المتوسط إلى الطويل، لتحقيق أهداف مشتركة بكفاءة أعلى (الموقع الرسمي للبنك الدولي). بينما أشار صندوق النقد الدولي إلى أنها "ترتيبات يقوم فيها القطاع الخاص بتقديم أصول وخدمات تتعلق بالبنية التحتية، والتي كانت تقليديًا تقدمها الحكومة، بما يشمل عقود الامتياز والتشغيل" (هيمنغ، 2007).

رؤية وزارة المالية المصرية:

تؤكد وزارة المالية المصرية أن الشراكة تقوم على تقديم الخدمات العامة من خلال تعاقد الدولة مع القطاع الخاص لبناء وتمويل وتشغيل البنية التحتية، بحيث تنتقل ملكية الأصول إلى الدولة بنهاية مدة التعاقد، مما يساهم في زيادة حجم أصول الدولة (وزارة المالية المصرية، 2007، ص. 9).

الخصائص العملية للشراكة:

يمكن تلخيص الخصائص العملية للشراكة بين القطاعين العام والخاص كما يلي:

1. دور العميل الحكومي: تحديد مستويات الخدمة المطلوبة، مدة التعاقد، والمعايير القابلة للقياس.
 2. طول الأجل: يمتد العقد عادةً إلى 15-20 سنة.
 3. توزيع المخاطر: تُوزع المخاطر المرتبطة بالتصميم، الإنشاء، والتمويل بين الأطراف.
 4. عوائد الشريك الخاص: يحصل الشريك على رسوم استخدام أو مدفوعات دورية، تتأثر بمستويات الأداء.
- تُبرز هذه التعريفات أن الشراكة بين القطاعين العام والخاص تُبنى على تكامل الإمكانيات، توزيع المخاطر، واقتسام العوائد لتحقيق أهداف مشتركة، مما يساهم في تقديم خدمات عامة بجودة أعلى وكفاءة أكبر.

ثانيًا: الفرق بين الشراكة والمشاركة:

فيما يتعلق بمفاهيم الشراكة، يمكن القول أن هناك أوجه اتفاق واختلاف مع بعض المفاهيم الأخرى التي تتقاطع معها في بعض الأحيان وتختلف في أحيان أخرى، مثل مفاهيم المشاركة، الحوكمة، التمكين، الاستحواذ، الخصخصة، والاندماج.

- **الشراكة والمشاركة:** تتفق الشراكة والمشاركة في الهدف الرئيس المتمثل في زيادة الحصيلة المجتمعية نتيجة تطبيق أي منهما. ولكن في الشراكة، يتم تقسيم السلطة والمسؤولية بالتساوي بين الأطراف، بينما في المشاركة، يهيمن طرف واحد على الآخر. من حيث المنفعة، في الشراكة يتم تقاسم المنافع بعدالة، في حين أن المشاركة تركز على شرعية الحكم ولهما أبعاد سياسية. أما فيما يتعلق بالمساءلة، فإن الشراكة تتضمن مساءلة جميع الأطراف، بينما تقتصر المساءلة في المشاركة على الطرف الأعلى. تجدر الإشارة إلى أن الشراكة تعد أحد درجات الوصول لمستوى أعلى من المشاركة، حيث يتقاسم الجميع المخاطر والنتائج، بينما في المشاركة يتحمل الطرف الرئيس هذه المخاطر.
- **الشراكة والحوكمة:** الفرق بين الشراكة والحوكمة يتمثل في أن الحوكمة هي إطار نظري يشمل الشراكة ضمن مكوناته. بينما الشراكة تعتبر آلية تنفيذية لتطبيق الحوكمة، فكلما زاد تطبيق مفهوم الحوكمة، ظهرت نماذج شراكة بين قطاعات المجتمع المختلفة. وبالرجوع إلى المعايير، تعتبر الشراكة مقياساً لجودة الحوكمة ومدى اقترابها أو ابتعادها عن مفاهيم الحكم الرشيد، فيما غياب الشراكة قد يشير إلى تدهور نوعية الحكم.
- **الشراكة والتمكين:** تتداخل مفاهيم التمكين والشراكة في أوجه عديدة، إذ يسعى التمكين لرفع قدرات الأفراد أو المجتمعات وهو شرط لإقامة شراكات ناجحة. في حين أن الشراكة تعتمد على توزيع الأدوار والمسؤوليات بين الأطراف، يعمل التمكين على نقل السلطة وتمكين الأفراد من أداء أدوار رئيسية. كما أن التمكين يُعتبر استراتيجية مستمرة لا تتوقف بتوقف المشاريع، بينما الشراكة يمكن أن تكون مرتبطة بمشاريع معينة بين أطراف متعددة. ومن الجدير بالذكر أن كلاً من التمكين والشراكة ظهرا نتيجة فشل السياسات التنموية التقليدية.
- **الشراكة والاستحواد:** على الرغم من أن الشراكة والاستحواد يهدفان إلى تكامل المزايا النسبية لكل طرف، فإن الاستحواد يؤدي إلى تلاشي الشخصية الاعتبارية للكيان المستحوذ عليه، بينما تحتفظ الأطراف في الشراكة بهويتها القانونية. علاوة على ذلك، يتم الاستحواد من خلال شراء كيان لآخر، بينما الشراكة تقوم على المفاوضات المتبادلة.
- **الشراكة والخصخصة:** توجد بعض الأدبيات التي ترى أن الشراكة هي شكل من أشكال الخصخصة بالمعنى الواسع للمفهوم. في الخصخصة، يتم نقل ملكية الأصول بالكامل أو جزئياً للقطاع الخاص، بينما في الشراكة يتم نقل ملكية بعض الأصول لفترة محددة ثم تعود إلى الدولة. كما يسعى كل من الشراكة والخصخصة إلى تحسين جودة الخدمات

أو المنتجات، إلا أن الشراكة تفرض اشتراطات فنية على الجودة، بينما في الخصخصة قد تكون هناك حدود للرقابة الحكومية على تلك الجودة.

- **الشراكة والاندماج:** يشترك كل من الشراكة والاندماج في سعيهما لتحقيق التكامل بين المزايا النسبية لكل طرف. إلا أن الاندماج يتم غالباً بين كيانات من نفس القطاع، في حين تستخدم الشراكة بين كيانات من قطاعات متنوعة مثل الحكومي والخاص وغير الحكومي. من حيث الهيكل، يؤدي الاندماج إلى إنشاء كيان جديد يتلاشى فيه الكيانان السابقان، بينما في الشراكة، يحتفظ كل طرف بهويته القانونية.

ثالثاً: أسباب الشراكة بين القطاعين الخاص والعام:

تعددت أسباب الشراكة ومنها التالي:

تعددت الأسباب التي تدفع نحو الشراكة، وتنقسم هذه الأسباب إلى عدة مجالات، مثل الأسباب الاقتصادية، المالية، والإدارية البحتة، بالإضافة إلى الأسباب التاريخية والتطورات في أساليب تقديم الخدمات. كما أن هناك ضغوطاً وأجندات دولية، وكذلك تحولات طارئة على وظائف وأدوار الدولة. وهذه الأسباب جميعها تمثل دوافع هامة نحو تبني الشراكة. فقد "برز مفهوم الشراكة نتيجة للتحديات التي واجهت الدول الاشتراكية ذات التخطيط المركزي، في الوقت الذي تمكنت فيه الدول الرأسمالية من تحقيق نجاحات عديدة بالاعتماد على القطاعين الخاص والأهلي، وكان مصطلح الشراكة حلاً لتحقيق التنمية المستدامة، مع اعتبار الدولة كمحفز وموجه وليس منفذاً" (الببوي، 2011).

من جهة أخرى، ترى وزارة المالية المصرية أن هناك مجموعة من الأسباب التي تدفع نحو التوجه نحو الشراكة، مثل "اختيار الأنسب لتقديم الخدمات، سواء من المنظور الإداري أو الاستراتيجي. من الناحية الإدارية، يمكن أن تسهم الشراكة في زيادة الكفاءة والتركيز على المخرجات، حيث تشمل الاقتصادات الناتجة عن التصميمات والبناء والتمويل والتشغيل المتكامل للأصول، واستخدام الإبداع في إدارة الأصول، مما يتيح تقديم خدمات أفضل وأكبر باستخدام نفس القدر من الأموال. كما يمكن أن تحقق وفراً في القطاع العام يمكن توظيفه لتوفير خدمات أخرى أو استثماره في مجالات مختلفة. من الناحية الاستراتيجية، تعزز شراكة القطاع العام والخاص من درجة مصداقية العقود من خلال تحديد المسؤوليات والتركيز على العناصر الأساسية للخدمة، مما يعود بالفائدة على الكفاءة الإدارية للحكومة وبتيح إعادة توجيه الموارد المالية والبشرية والإدارية إلى مجالات استراتيجية أخرى" (تقرير وزارة المالية المصرية، 2007).

لقد تضافرت عدة عوامل أدت إلى بروز الحاجة للشراكة في الآونة الأخيرة، ومن أبرزها:

1. **البعد الاقتصادي الاجتماعي:** يعكس هذا البعد التحول إلى مجتمع ما بعد صناعي، حيث يتحول الاقتصاد من الصناعي إلى اقتصاد الخدمات. وتشمل سمات هذا المجتمع التقدم في تكنولوجيا المعلومات وظهور ما يعرف برأس المال الفكري، الذي يقود التطور الاجتماعي والاقتصادي.
2. **البعد الثقافي:** يعكس هذا البعد التحولات في مفهوم ما بعد الحداثة، التي شملت التنظيمات القائمة على التعددية الثقافية. يركز هذا النموذج على تبني المنظمات لرؤى وثقافات متعددة، حيث إن المنظمات ليست لديها ثقافة موحدة بل العديد من الثقافات المتنوعة.
3. **البعد السياسي:** يتمثل في بروز الحكومات الليبرالية الجديدة، التي تواجه انتقادات لدولة الرفاهية، وتحاول تقليص الإنفاق الحكومي من خلال تحميل مسؤوليات الدولة إلى القطاع الخاص والمنظمات غير الربحية. هذا التحول يعكس التوجه نحو تقليص دور الحكومة كمحرك رئيسي للتنمية الاقتصادية والاجتماعية.
4. **الإدارة العامة الجديدة (NPM):** ساعدت الإدارة العامة الجديدة في ظهور مفهوم الشراكة بين القطاعين العام والخاص، حيث كان هناك محاولات في السبعينيات والثمانينيات للتغلب على مشكلة انخفاض كفاءة أداء أجهزة الإدارة العامة مقارنة بالقطاع الخاص. يعتمد هذا الاتجاه على إمكانية نقل نمط الإدارة ومبادئ الاقتصاديات القطاعية الخاصة إلى القطاع العام (البلوي، 2011).

بناءً على ذلك، يمكن تحديد مجموعة من النقاط التي تفسر أسباب الشراكة، ومنها:

- التحولات العالمية ودور الدولة الجديد.
- التحول نحو الاعتماد على القطاع الخاص.
- عدم قدرة الحكومات على تحقيق التنمية المستدامة بمفردها.
- التغير التقني والاقتصادي المتسارع الذي يتيح تخفيض تكلفة المشروعات.
- ضغوط المنافسة المتزايدة وانخفاض معدلات النمو.
- محدودية الموارد المالية والبشرية والتكنولوجية في القطاع العام بسبب تعدد المجالات والمشروعات المطلوبة.
- تقليص تمويل برامج التنمية الاجتماعية وزيادة مطالب المواطنين بتحسين الخدمات.

- زيادة الفعالية والكفاءة من خلال المقارنة وتقسيم العمل.
- تقديم حلول متكاملة للشركاء المتعددين في ظل المشكلات ذات العلاقة.
- التوسع في اتخاذ القرار لصالح الصالح العام.
- تحقيق قيمة أعلى للأموال المستثمرة (دائرة المالية بحكومة دبي).

رابعاً: أهمية الشراكة:

تتعدد الاعتبارات التي تبرز أهمية موضوع الشراكة بين القطاعين العام والخاص، ويمكن تلخيصها في النقاط التالية:

1. تمثل الشراكة بين الحكومة والقطاع الخاص وسيلة لتحقيق توازن بين الملكية الحكومية من ناحية، والإدارة التنفيذية والتشغيلية للقطاع الخاص من ناحية أخرى. هذه الشراكة تتيح للقطاع الخاص استثمار قدراته التكنولوجية، التمويلية، الإدارية، والتسويقية، في حين تبقى ملكية المشروعات في يد الحكومة، وذلك بالنسبة للمشروعات التي تراها الدولة ضرورية للحفاظ على ملكيتها العامة، نظراً لأهميتها الاستراتيجية أو تأثيرها المباشر على قطاعات واسعة من المجتمع.
2. تسعى الشراكة إلى تعظيم الاستفادة من مزايا كلا القطاعين، العام والخاص، وتخفيف مساوئهما إلى أدنى حد ممكن. فعلى الرغم من تراجع دور الدولة في النشاط الاقتصادي وتقلص وظائفها الاجتماعية والتنموية في ظل الاقتصاد الحر وآليات السوق، فإن دورها لا يزال بالغ الأهمية. يتمثل هذا الدور في الإشراف والمراقبة لضمان جودة الخدمة المقدمة، وحماية المنافسة، وتيسير تفاعل قوى السوق، ومراقبة الاحتكارات، وضبط المواصفات، وحماية المتعاملين في الأسواق.
3. تعد الشراكة بين الحكومة والقطاع الخاص جزءاً مهماً من المنظومة العامة لإدارة الحكم، التي تعد بدورها إحدى الركائز الأساسية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية. يشمل ذلك تقديم الدعم للمشروعات التي تسهم في تحفيز النمو الاقتصادي، وتخفيف الفقر، ودعم التنمية المستدامة.
4. من الأهمية بمكان أن نلاحظ أن العديد من المنظمات الدولية مثل البنك الدولي وصندوق النقد الدولي والأمم المتحدة قد تبنت برامج شراكة بين الحكومة والقطاع الخاص، إذ تعتبر هذه الشراكات جزءاً أساسياً من إصلاحات الاقتصاد، إدارة الحكومة، والسياسات العامة في مختلف البلدان.

5. تمثل الشراكة بين القطاعين العام والخاص أيضاً عنصراً مهماً في تحقيق الإصلاحات الاقتصادية والإدارية، التي تساهم بشكل كبير في تطوير البنية التحتية وتحسين الخدمات العامة.

خامساً: مبررات الشراكة بين القطاعين العام والخاص:

تعد شراكة القطاعين العام والخاص نموذجاً متقدماً يعزز الأنشطة الاقتصادية التي تساهم في زيادة استثمارات القطاع الخاص في جميع مجالات النشاط الاقتصادي والاجتماعي، وذلك لتلبية احتياجات المجتمع من السلع والخدمات بأساليب مبتكرة. يمكن تلخيص المبررات التي تدفع نحو اعتماد أسلوب الشراكة في النقاط التالية:

1. عدم قدرة الحكومات على تحقيق التنمية المستدامة بمفردها: حيث إن محدودية الموارد المالية والقدرات التنفيذية للحكومة تستدعي التعاون مع القطاع الخاص لتحقيق أهداف التنمية.

2. التغيرات التقنية والاقتصادية المتسارعة: التي توفر فرصاً لتخفيض تكلفة المشروعات من خلال تبني أساليب أكثر كفاءة وتطوراً.

3. ضغوط المنافسة المتزايدة وانخفاض معدلات النمو: حيث يمكن أن تساعد الشراكة في تعزيز القدرة التنافسية وتحفيز النمو الاقتصادي من خلال الاستفادة من الخبرات والموارد المختلفة.

4. محدودية الموارد المالية والبشرية والتكنولوجية لدى القطاع العام: بسبب تعدد المجالات والمشروعات التي تحتاج إلى تنفيذ، مما يجعل الشراكة وسيلة لتخفيف المنافسة بين هذه المشاريع عبر تبادل الالتزامات بين الشركاء.

5. تقلص موارد التمويل المخصصة لبرامج التنمية الاجتماعية: مع تزايد مطالب المواطنين بتحسين الخدمات المقدمة من المؤسسات الحكومية، مما يستدعي إشراك القطاع الخاص لتلبية هذه المطالب بكفاءة.

6. زيادة الفعالية والكفاءة: من خلال الاعتماد على الميزة المقارنة وتقسيم العمل بشكل عقلاني بين القطاعين العام والخاص لتحقيق أفضل النتائج.

7. تزويد الشركاء المتعددين بحلول متكاملة: تتطلبها طبيعة المشكلات المعقدة والمتراطة التي قد يصعب على جهة واحدة معالجتها بشكل منفرد.

8. التوسع في اتخاذ القرارات: بما يخدم الصالح العام ويعزز القدرة على اتخاذ قرارات استراتيجية تساهم في تحسين الأداء الحكومي.

9. تحقيق قيمة أعلى للأموال المستثمرة: من خلال التعاون بين القطاعين العام والخاص بما يضمن استخدام الأموال بطريقة أكثر فاعلية وكفاءة (دكروري، 2009).

سادساً: متطلبات نجاح الشراكة بين القطاعين العام والخاص:

توجد مجموعة من الاعتبارات الأساسية التي تساهم في نجاح الشراكة بين القطاعين العام والخاص، يمكن تلخيصها فيما يلي:

1. وضع التشريعات والقوانين اللازمة: التي تضمن الشفافية والمنافسة العادلة والمتابعة المستمرة، وتكون متوافقة مع المبادئ التمويلية والاقتصادية المعاصرة. هذه التشريعات يجب أن تحفز استثمار القطاع الخاص في مجال المرافق العامة ومشروعات البنية التحتية، وتمكّن الدولة من التعامل مع القطاع الخاص في إدارة المرافق العامة بكل شفافية وسهولة.

2. إنشاء أطر مؤسسية لمتابعة الشراكات: يتطلب الأمر إنشاء أطر مؤسسية متخصصة لمتابعة هذا النوع من الشراكات والعقود، وتزويدها بالكوادر البشرية المؤهلة التي تتمتع بالخبرة الفنية والمالية والقانونية اللازمة لطرح المشروعات على المستثمرين.

3. إجراء دراسات الجدوى: يجب القيام بدراسات جدوى شاملة لاختيار المشروعات التي سيتم إخضاعها لعمليات الشراكة، لضمان اختيار الأنسب والأكثر تأثيراً في التنمية الاقتصادية.

4. وضع قواعد وأحكام لاختيار المستثمرين: يجب وضع قواعد وأحكام واضحة لاختيار المستثمرين وتقييم العروض المقدمة، مع التأكيد على أسس تقييم تتناسب مع طبيعة هذه المشروعات من الناحية المالية والفنية والتشغيلية.

5. زيادة الوعي العام: من الضروري زيادة الوعي العام بأهمية الشراكة بين القطاعين العام والخاص في تمويل وتطوير وتشغيل المشروعات، وما لهذه الشراكة من آثار إيجابية على التنمية الاقتصادية والاجتماعية (حموري، 2010).

6. دعم سياسي قوي على المستوى القومي: ينبغي أن يكون هناك دعم قوي على المستوى القومي يشجع على هذه الأنشطة، مع وجود تصور واقعي مشترك للشراكة مبني على نقاط القوة والضعف المتوافرة لدى الأطراف المختلفة.

7. رغبة القطاع العام في قبول الحلول الابتكارية: يجب أن يكون هناك استعداد من جانب القطاع العام لقبول الحلول الابتكارية المقدمة من القطاع الخاص، مما يساهم في تحسين فعالية المشروعات.

8. رقابة فعالة على مقاول القطاع الخاص: من الضروري إجراء رقابة فعالة وحرفية على مقاول القطاع الخاص خلال

مرحلة التشغيل، بحيث تكون هذه الرقابة قائمة على الرغبة في تفعيل الشراكة الشاملة.

9. متابعة الأعمال في مرحلة التشغيل: يجب أن تستمر متابعة الأعمال في مرحلة التشغيل لمدة تتراوح بين 15 إلى 20

سنة أو أكثر، لضمان الاستمرارية وتحقيق الأهداف المرجوة من الشراكة.

سابعاً: طرق تقييم الشراكة:

تتنوع الآراء والوجهات التي تقييم موضوع الشراكة بين القطاعين العام والخاص، حيث يطرح كل طرف حججه ورؤيته

الخاصة التي تستند إلى اعتبارات اقتصادية واجتماعية. هذه الآراء يمكن تلخيصها في مجموعتين رئيسيتين: حجج المعارضين للشراكة وحجج المؤيدين لها.

حجج المعارضين للشراكة:

يشير المعارضون إلى أن الشراكة بين القطاعين العام والخاص قد تؤدي إلى دخول سلوكيات فساد في عملية التشارك، مما يُعرقل الفوائد المرجوة. بالإضافة إلى ذلك، يبرزون المخاوف من تأخر أو تعثر منح التراخيص، مما يترتب عليه العجز في التمويل أو سوء الإدارة، وأحياناً تدني الجودة أو سوء تقدير القيمة المستقبلية للمشروعات. كما أن غياب معايير فنية وعلمية دقيقة لاختيار المستثمرين أو العروض الأفضل يشكل عقبة كبيرة أمام فعالية الشراكات. كما يعبرون عن قلقهم من عدم وضوح الرؤية الاستراتيجية الموحدة لأجهزة الدولة عند التعامل مع هذه الشراكات، مما يعوق نجاحها. وفي نفس السياق، يعتقد المعارضون أن بعض القوانين قد تكون ضبابية، خاصة تلك المتعلقة بإلزام المستثمرين بإجراء عمليات الصيانة.

حجج المؤيدين للشراكة:

على النقيض، يدعم المؤيدون لفكرة الشراكة بين القطاعين العام والخاص ما توفره هذه الشراكة من منافع متبادلة لكلا الطرفين، حيث تعتبر وسيلة فعالة لسد الفجوات بين الموارد المتاحة والطلب على الخدمات والجودة. إذ تسهم الشراكة في تحفيز النمو الاقتصادي للبلدان، بشرط أن يكون الإطار السياسي متسقاً وملائماً مع تلك السياسات. كما يؤكدون على أن الشراكة تمنح القطاع العام قدراً أكبر من المرونة في تخصيص الموارد البشرية والمالية من خلال تقاسم المخاطر، مما يعزز القدرة على الاستفادة من الموارد المتاحة. ومن جهة أخرى، تتيح الشراكة للحكومات الوفاء بالتزاماتها دون أن تثقل كاهلها بالديون، مما يسهم في توفير النفقات الحكومية. علاوة على ذلك، تشير الآراء المؤيدة إلى أن زيادة مشروعات الشراكة تساهم في

رفع معدل الناتج المحلي الإجمالي، حيث كلما زادت هذه المشروعات، زادت معدلات النمو الاقتصادي. على الرغم من تعدد الحجج المؤيدة والمعارضة، فإن نجاح الشراكة بين القطاعين العام والخاص يعتمد على عوامل عدة، أبرزها وضوح الاستراتيجيات والسياسات المتعلقة بالشراكة، وجود آليات تقييم فعالة لاختيار المستثمرين، وضمان التزام الأطراف المعنية بالقوانين والمعايير المتفق عليها.

ثامناً: صور الشراكة بين القطاعين:

في هذا الجزء، سيتم استعراض الأنواع المختلفة من الشراكات بين القطاعين العام والخاص، مع التركيز على عقود الخدمة وعقود الإدارة، إلى جانب تحديد مزايا وعيوب كل نوع.

عقود الخدمة: تعرف عقود الخدمة بأنها اتفاقات ملزمة بين جهة حكومية ذات صلاحيات محددة وبين شركة أو مجموعة من الشركات الخاصة لتولي بعض المهام أو الخدمات مقابل مادي يتم الاتفاق عليه مسبقاً. وتتميز هذه العقود بمدة قصيرة تتراوح من ستة أشهر إلى سنتين. تستخدم دول مثل ماليزيا والهند وتشيلي هذه العقود لتقديم خدمات متنوعة تشمل إصلاح وصيانة شبكات المياه، وتشغيل محطات رفع مياه الصرف الصحي، وغيرها من الخدمات الأساسية. من أبرز مزايا عقود الخدمة أنها توفر الفرص لدخول القطاع الخاص في العملية التنافسية، مما يعزز الكفاءة ويخفض التكاليف. كما أن هذه العقود تمنح القطاع الحكومي الفرصة للاستفادة من الخبرات الفنية للقطاع الخاص، ما يسمح بتحقيق أهداف الأداء بكفاءة أعلى. علاوة على ذلك، تشجع فترة العقد القصيرة على زيادة التنافس بين الشركات، ما يساهم في تحسين الجودة وتقليل التكاليف. مع ذلك، توجد بعض العيوب المرتبطة بهذه العقود. إذ يبقى القطاع العام مسؤولاً عن عبء التشغيل والصيانة، كما تتحمل الحكومة المخاطر المرتبطة بالاستثمارات الرأسمالية. بالإضافة إلى ذلك، يعتمد نجاح هذا النوع من العقود بشكل كبير على الخبرة الفنية للشركات المتعاقدة، ويمكن أن يؤدي إلى زيادة في عدد العمالة غير المستفاد منها إذا لم يتم استيعابهم ضمن المشروع.

عقود الإدارة: تعد عقود الإدارة نوعاً آخر من الشراكات بين القطاعين العام والخاص، حيث تقوم جهة حكومية بتعهد إدارة مؤسسة أو مشروع لشركة خاصة. في هذه الحالة، يتم نقل حقوق التشغيل إلى الشركة الخاصة، بينما تبقى حقوق الملكية بيد الدولة. تحصل الشركة الخاصة على رسوم مقابل خدماتها، والتي يمكن ربطها بأرباح الشركة أو أدائها العام. عادة ما تكون مدة هذه العقود بين ثلاث إلى خمس سنوات. تتمثل أبرز مزايا عقود الإدارة في تمكين الحكومة من تحسين أداء الشركات

الخاسرة عبر تطبيق أساليب الإدارة الخاصة التي تتمتع بها الشركات الخاصة، مما يساعد في رفع قيمة الشركات أو تسريع عملية بيعها. كما تمكن هذه العقود الدولة من الحفاظ على الملكية وتوفير الخبرات الإدارية اللازمة لتحسين الأداء. في بعض الحالات، مثل لبنان وغينيا بيساو، أثبتت هذه العقود نجاحًا في تحسين خدمات مثل إدارة النفايات والكهرباء. من ناحية أخرى، يعاني هذا النوع من العقود من بعض العيوب، مثل ازدواجية إدارة القطاع الخاص والملكية العامة، مما قد يؤدي إلى تعارض المصالح. كما تتحمل الحكومة الخسائر الناتجة عن الشراكة، وتلتزم بدفع أتعاب الإدارة بشكل ثابت أو نسبة من أرباح المشروع، مما قد يؤدي إلى زيادة التكلفة الإجمالية. في الختام، تختلف أنواع الشراكات بين القطاعين العام والخاص في كيفية تنفيذها وأهدافها، ولكن جميعها تسعى لتحقيق الفعالية والكفاءة في تقديم الخدمات وتحقيق التنمية الاقتصادية، مع مراعاة التحديات المرتبطة بكل نوع من العقود.

عقود التأجير أو الإيجار: عقود التأجير تُعرف على أنها عقود تمنح من خلالها الدولة أو الجهة المالكة للأصول (مثل الحكومة) أو شركة خاصة حق استخدام هذه الأصول لفترة معينة (من 6 إلى 10 سنوات) مقابل دفع إيجار. تختلف هذه العقود عن عقود الإدارة حيث تتحمل الشركة الخاصة المخاطر التجارية، مما يحفزها على تخفيض النفقات والحفاظ على قيمة الأصول، في حين تبقى الدولة مسؤولة عن الاستثمارات الثابتة وخدمة الديون. هذه العقود استخدمت بشكل واسع في الدول الإفريقية والآسيوية في قطاعات مثل المياه والنقل والمناجم. على سبيل المثال، في تايلاند، تم تطبيق عقود الإيجار في قطاع السكك الحديدية في 1985، وأدت التجربة إلى جذب العديد من الركاب وتحقيق أرباح كبيرة بحلول عام 1990. وفي كوت ديفوار، قامت الحكومة بإصلاحات في قطاع الكهرباء بالتعاون مع شركتين فرنسيتين، مما أدى إلى تحسين الإيرادات وتطوير الخدمة بفضل استخدام تقنيات حديثة في التشغيل. من مزايا هذه العقود توفير نفقات التشغيل دون التنازل عن الملكية، بالإضافة إلى الحصول على دخل سنوي دون التعرض لمخاطر السوق. كما تتيح هذه العقود جذب مهارات تقنية وإدارية متطورة، مما يزيد من كفاءة استخدام الأصول. لكن من عيوبها، أن الشركة المتعاقدة لا تتحمل مسؤولية تحويل ملكية الأصول، ولا توجد حوافز لزيادة قيمتها بشكل كبير. لهذا، فهي تكون مناسبة في المشاريع التي تحتاج إلى تحسين كفاءة التشغيل وليس في المشاريع التي تتطلب توسعات أو تحسينات كبيرة.

عقود الامتياز: عقود الامتياز هي عقود يتحمل فيها القطاع الخاص مسؤولية التشغيل والإدارة والاستثمار، في حين تظل الجهة العامة مالكة للأصول. تستخدم هذه العقود عادة في مجالات مثل استخراج النفط أو مشروعات كبيرة مثل النقل

والمرافق العامة. كانت هذه العقود في البداية تستخدم لاستخراج النفط والموارد الطبيعية، حيث تُمنح الشركات امتيازًا لاستخراج الثروات الطبيعية مقابل مبالغ مالية للدولة. من مزايا هذه العقود أن صاحب الامتياز يتحمل النفقات الرأسمالية والاستثمارات، مما يقلل العبء المالي على الدولة. لكن من عيوبها أن هذه العقود قد تواجه صعوبات في جذب الاستثمارات بسبب الحجم الكبير للاستثمارات المطلوبة. كما أن الحكومة يجب أن تراقب عملية الاستثمار والامتياز لضمان الجودة.

عقود بناء وتشغيل ونقل: عقود B.O.T هي شكل من أشكال تقديم الخدمات حيث تمنح الحكومة أو جهة حكومية لشركة خاصة الحق في تصميم وبناء وتشغيل وإدارة مشروع معين لفترة محدودة، بحيث تسترد الشركة تكاليف البناء وتحقيق أرباحًا من عوائد المشروع. بعد انتهاء المدة المتفق عليها، تنتقل ملكية المشروع إلى الحكومة. يتميز هذا النوع من العقود بتحويل المخاطر المتعلقة بالبناء والتشغيل والإدارة إلى القطاع الخاص. كما تستفيد الحكومة من خبرة القطاع الخاص في إدارة وصيانة المشاريع واستخدام التكنولوجيات المتقدمة. لكن من عيوبه أنه يتطلب عناية خاصة بتصميم مستندات العطاءات، ويمكن أن تكون عملية الطرح والإرساء معقدة وطويلة مقارنة بباقي أنواع العقود. كما أنه يحتاج إلى استقرار سياسي واقتصادي وبيئة قانونية وتنظيمية ملائمة.

تندرج تحت مشروع B.O.T (بناء - تشغيل - نقل ملكية) عدة أنواع من العقود التي تنظم علاقة الشراكة بين القطاعين العام والخاص. ومن أبرز هذه العقود:

1. **عقود البناء والتشغيل والتملك ثم إعادة نقل الملكية: (B.O.O.T)** يقوم الشريك الخاص في هذا النوع من العقود بتشيد وتشغيل المنشأة أو المشروع، ثم يعيد نقل الملكية إلى الجهة الحكومية بعد فترة زمنية محددة. على سبيل المثال، شهدت جمهورية مصر العربية، في تسعينيات القرن الماضي، إبرام العديد من عقود B.O.O.T في قطاع توليد الطاقة الكهربائية، حيث سمح للقطاع الخاص ببناء محطات لتوليد الكهرباء وبيع الإنتاج إلى هيئة الكهرباء.
2. **عقود البناء - التملك - التشغيل: (B.O.O)** في هذا النوع من العقود، يتولى الشريك الخاص بناء وتشغيل المنشأة دون نقل ملكيتها إلى الجهة الحكومية. تبقى الملكية القانونية للمرافق باسم الشريك الخاص، ولا توجد إلزامية على القطاع العام لشراء أو تملك الأصول.
3. **عقود الشراء - البناء - التشغيل: (B.B.O)** يشمل هذا النوع من العقود بيع الأصول الحكومية للقطاع الخاص، حيث يقوم الأخير بإجراء التحسينات اللازمة لتشغيل المرافق بشكل أكثر كفاءة وربحية.

4. عقود التصميم - البناء (D.B) في هذا النوع من العقود، يتولى الشريك الخاص مسؤولية تصميم وبناء المشروع أو المنشأة وفقاً للمعايير التي تحددها الجهة الحكومية المعنية. يهدف هذا النموذج إلى توفير الوقت والجهد على الجهة الحكومية، مع الاحتفاظ بملكيته للأصول ومتابعة تشغيلها وصيانتها.

5. عقود التصميم - البناء - الصيانة (D.B.M) تتشابه هذه العقود مع عقود التصميم والبناء، ولكنها تتضمن أيضاً مسؤولية الشريك الخاص عن صيانة المنشأة طوال فترة سريان العقد، مع بقاء ملكية الأصول وتشغيلها من مسؤولية الجهة الحكومية.

6. عقود التصميم - البناء - التشغيل (D.B.O) يظل المرفق في هذا النوع من العقود ملكية عامة، حيث يتم التعاقد على تصميم وبناء وتشغيل المنشأة في إطار عقد واحد. تشجع هذه العقود على استمرار مشاركة القطاع الخاص في إدارة المنشآت العامة. تسهم هذه الأنواع من العقود في تعزيز الشراكة بين القطاعين العام والخاص، وتوفير الموارد اللازمة لتطوير البنية التحتية والخدمات العامة بشكل فعال ومستدام.

تاسعاً: سليات الشراكة بين القطاعين العام والخاص:

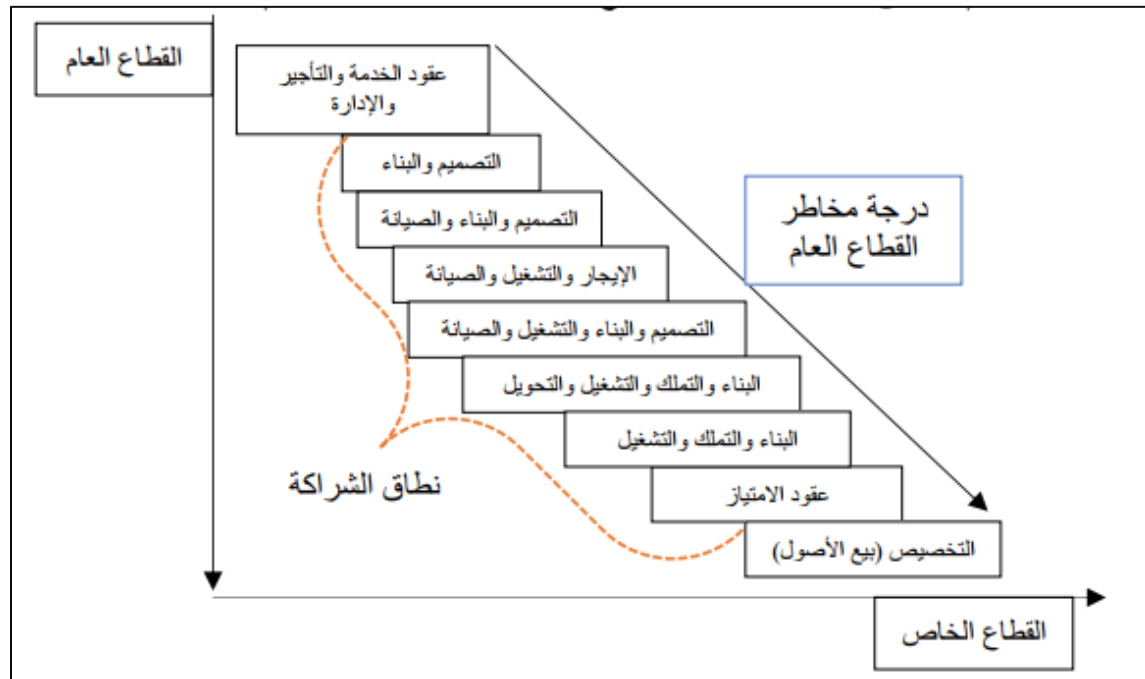
تتضمن الشراكة بين القطاعين العام والخاص العديد من السليات يمكن تلخيصها كالتالي:

1. تتطلب بعض مشاريع الشراكة في بعض الأحيان فترات إعداد ودراسة طويلة نسبياً قد تمتد لشهور، وذلك بناءً على نوع المشروع وحجمه، بالإضافة إلى المعايير التي يجب تحقيقها فيما يتعلق بالأداء والتنفيذ. ويعد التخطيط المدروس جزءاً أساسياً من ضمان نجاح هذه المشاريع في المراحل التالية.

2. يركز بعض منفاي مشاريع الشراكة على المخرجات النهائية والمادية للمشروع، في حين يغفلون العوامل الاجتماعية والبيئية المحتملة التي قد تنشأ نتيجة لتنفيذ المشروع. ومن ثم، يصبح من الضروري أن تقوم الحكومة بصياغة الاتفاقيات والعقود بشكل يضمن فرض آليات رقابة صارمة للحد من تلك الآثار السلبية وضمان الالتزام بالمعايير الاجتماعية والبيئية المطلوبة.

3. قد يشكل إطلاق وتنفيذ بعض مشاريع الشراكة تحديات سياسية أو اجتماعية قد تتطلب من الحكومات التعامل معها بحذر. ولذلك، يجب أن تكون الحكومات مستعدة لمواجهة هذه التحديات بشكل فعال، مع الحفاظ على استقرار البيئة الاجتماعية والسياسية المحيطة بالمشروع.

4. يسعى القطاع الخاص إلى تجنب المخاطر الكبيرة ويولي اهتماماً كبيراً عند قبول مستويات المخاطر التي قد تتجاوز قدراته، مما يؤدي إلى تأثير هذه المخاطر على الأسعار المتفق عليها. قد يطلب القطاع الخاص زيادة في التحكم والسيطرة على عمليات المشروع مقابل تحمل مخاطر إضافية كبيرة، وهو ما يتطلب وضع آليات توازن بين الحوافز والمخاطر لضمان مصلحة جميع الأطراف.
5. على الرغم من أن القطاع الخاص يتحمل المسؤولية عن إنشاء المشروع وأحياناً تقديم الخدمة، يبقى القطاع العام هو المسؤول أمام المواطن عن الأسعار ومستوى الخدمات المقدمة. وبالتالي، يجب على الحكومة ضمان جودة الخدمة المقدمة ومراقبة التكاليف لضمان التوازن بين تقديم خدمة عالية الجودة وعدم تحميل المواطن عبئاً مالياً غير مبرر.
6. غالباً ما تكون مشاريع الشراكة طويلة الأجل ومعقدة، مما يجعل من الصعب التنبؤ بجميع حالات الطوارئ التي قد تحدث عند إبرام الاتفاقية. لذلك، قد يستلزم الأمر أحياناً إعادة التفاوض على شروط الاتفاقية لتلبية المتغيرات غير المتوقعة. ومن المهم أن تكون الحكومة مستعدة لإجراء هذه التعديلات بما يتماشى مع الظروف المتغيرة لضمان استمرارية نجاح المشروع.



شكل-1: حجم واطر الشراكة بين القطاعين العام والخاص.

2. الشركات التقنية:

أولاً: تعريف الشركات التقنية والتكنولوجية:

الشركات التقنية هي شركات متخصصة في تطوير وتصميم وتطبيق الحلول التكنولوجية المتقدمة، والتي تشمل البرمجيات، الأجهزة الإلكترونية، الشبكات، والأنظمة الرقمية. تركز هذه الشركات على الابتكار التكنولوجي واستخدام أحدث التقنيات لتلبية احتياجات الأسواق المختلفة، بما في ذلك القطاعات الصحية، التعليمية، الصناعية، المالية، والاتصالات. تشمل الشركات التقنية مجموعة متنوعة من الأنشطة التي قد تتراوح من تطوير البرمجيات والتطبيقات، إلى تقديم خدمات الحوسبة السحابية، الذكاء الاصطناعي، التحليل البياني، وتكنولوجيا المعلومات. تتفاوت هذه الشركات في الحجم، حيث تضم الشركات الصغيرة الناشئة التي تركز على الابتكار السريع وتقديم حلول جديدة، إلى الشركات الكبرى التي تمارس عملياتها على نطاق عالمي. الشركات التقنية تلعب دورًا حيويًا في الاقتصاد الرقمي، من خلال دعم التحول الرقمي، وتحسين كفاءة العمليات، وخلق فرص جديدة للأعمال من خلال تقنيات مبتكرة.

ثانياً: أنواع الشركات التقنية:

تعتبر الشركات التقنية من الركائز الأساسية في الاقتصاد الرقمي المعاصر، حيث تلعب دورًا محوريًا في الابتكار التكنولوجي وتطوير الحلول التي تلبي احتياجات السوق في مختلف المجالات. ومن أجل تلبية هذه الاحتياجات المتنوعة، تتوزع الشركات التقنية على عدة أنواع رئيسية، تتراوح من الشركات الناشئة التي تركز على الابتكار السريع إلى الشركات الكبرى التي تسهم في تقدم التقنيات المتطورة، بالإضافة إلى شركات الاستشارات التكنولوجية التي تقدم حلولاً متخصصة. في هذا السياق، سنستعرض أبرز أنواع الشركات التقنية وأهم خصائص كل نوع.

1. الشركات الناشئة (Startups):

الشركات الناشئة هي الشركات الصغيرة التي غالبًا ما تبدأ في مجال معين بتكنولوجيا جديدة أو مبتكرة، بهدف حل مشكلة معينة أو تحسين تجربة المستخدم. تركز هذه الشركات بشكل أساسي على الابتكار والتطوير السريع للتكنولوجيا، وتبحث عن فرص للنمو السريع والتوسع في الأسواق الجديدة. من أبرز السمات التي تميز الشركات الناشئة هي المرونة العالية في التكيف مع التغيرات السريعة في السوق، وقدرتها على تقديم حلول جديدة في وقت قصير. كثيرًا ما يكون لدى هذه الشركات ثقافة مبتكرة تعتمد على تجارب وأفكار جديدة، وقد توفر بيئة عمل تشجع على التفكير الإبداعي والمخاطرة المحسوبة. مع

ذلك، تواجه الشركات الناشئة تحديات كبيرة تتعلق بالحصول على التمويل، بالإضافة إلى القدرة على التوسع بشكل مستدام في الأسواق. رغم هذه التحديات، فإن الشركات الناشئة تساهم بشكل كبير في دفع الابتكار في عدة مجالات مثل تطبيقات الهواتف المحمولة، الذكاء الاصطناعي، وتقنيات الإنترنت الحديثة.

2. الشركات الكبرى: (Large Tech Corporations)

على العكس من الشركات الناشئة، تتميز الشركات الكبرى في قطاع التكنولوجيا بحجم رأس المال الكبير والقدرة على الاستثمار في تقنيات معقدة ومتقدمة. تشمل هذه الشركات العالمية مثل "أبل"، "مايكروسوفت"، "جوجل"، "أمازون"، و"فيسبوك". وهي تملك القدرة على تغطية أسواق متعددة على مستوى العالم، مما يمكنها من تطوير تقنيات تسهم في التحول الرقمي في مجالات متنوعة مثل الذكاء الاصطناعي، الحوسبة السحابية، الأنظمة المتكاملة، وتحليل البيانات الكبيرة. الشركات الكبرى تضع عادة استراتيجيات طويلة المدى للاستثمار في البحث والتطوير، ولديها فرق متخصصة تعمل على تصميم وتنفيذ تقنيات جديدة تساعد في تحسين كفاءة العمليات التجارية والمساهمة في الابتكار عبر الصناعات المختلفة. كما أنها تسهم بشكل كبير في مجال التكنولوجيا الصحية، والمالية، والاتصالات، مما يعزز من قدرتها على التأثير في الاقتصاد العالمي. وتستفيد هذه الشركات من وجود موارد ضخمة، مما يسمح لها بتنفيذ مشاريع معقدة قد تتطلب استثمارات ضخمة.

3. شركات الاستشارات التكنولوجية: (Tech Consulting Firms)

تعد شركات الاستشارات التكنولوجية من الأنواع الهامة الأخرى في القطاع التقني، حيث تقدم خدمات استشارية متخصصة في تكنولوجيا المعلومات والأنظمة التقنية. تركز هذه الشركات على تقديم حلول مخصصة للمنظمات والهيئات الحكومية والشركات الخاصة لمساعدتها في حل مشكلاتها التقنية المعقدة. يمكن لهذه الشركات أن تقدم استشارات في مجالات متعددة مثل تحسين الأنظمة البرمجية، تطوير حلول الحوسبة السحابية، تقنيات الذكاء الاصطناعي، والأمن السيبراني. من أبرز سمات هذه الشركات هي قدرتها على تقديم حلول شاملة تعتمد على فهم عميق لمتطلبات العميل وسوق العمل، بالإضافة إلى الخبرات العميقة في مجال تكنولوجيا المعلومات. تقدم شركات الاستشارات التكنولوجية أيضًا تدريبًا متخصصًا وتوجيهًا للفرق التقنية في الشركات الكبرى، مما يساعد على تعزيز قدرتها على تطبيق التقنيات الحديثة وتحقيق أقصى استفادة منها. في هذا السياق، تعد شركات مثل "ديلويت"، "إرنست ويونغ"، و"آي بي إم" من أبرز الشركات التي تقدم خدمات الاستشارات التقنية على مستوى العالم. هذه الشركات ليست فقط رائدة في تقديم الحلول البرمجية، بل تساعد أيضًا في توجيه التحولات

الرقمية في الشركات عبر مختلف الصناعات. تنوع الشركات التقنية يعكس التنوع الكبير في احتياجات السوق التكنولوجي الحالي. بينما تركز الشركات الناشئة على الابتكار والتطوير السريع، تخصص الشركات الكبرى في الاستثمار في تقنيات معقدة ومتقدمة على مستوى عالمي. أما شركات الاستشارات التكنولوجية، فتقدم خبرات مهنية متخصصة لدعم المؤسسات في تطبيق واستخدام التكنولوجيا بشكل فعال. وبينما يتزايد الاعتماد على التكنولوجيا في مختلف جوانب الحياة اليومية، تظل هذه الشركات تسهم بشكل محوري في دفع عجلة التطور التكنولوجي وتحقيق التحول الرقمي في كافة المجالات.

ثالثاً: أهمية الشركات التقنية في الاقتصاد العالمي:

في العصر الحالي، أصبح القطاع التقني من العوامل الأساسية التي تسهم في تشكيل الاقتصاد المعاصر، حيث تزايد أهمية الشركات التقنية باعتبارها المحرك الرئيسي للابتكار والنمو الاقتصادي. تلعب هذه الشركات دوراً كبيراً في تغيير طريقة تفكير الشركات والحكومات وتفاعلها مع الأسواق، كما تساهم بشكل ملحوظ في تحقيق تحول رقمي شامل عبر مختلف القطاعات. سنناقش في هذا السياق أهمية الشركات التقنية في الاقتصاد المعاصر، مع التركيز على دورها في النمو الاقتصادي والتحول الرقمي.

1. دور الشركات التقنية في النمو الاقتصادي:

تلعب الشركات التقنية دوراً حيوياً في دفع عجلة النمو الاقتصادي من خلال العديد من الأبعاد. بداية، تساهم هذه الشركات في تحسين الإنتاجية وزيادة الكفاءة في مختلف القطاعات الاقتصادية، وذلك من خلال تقديم حلول تكنولوجية مبتكرة تسهم في تسريع العمليات وتقليل التكاليف. على سبيل المثال، تقوم العديد من الشركات التقنية بتطوير أدوات ومنصات برمجية تسهل عمليات الإنتاج والتوزيع، سواء في القطاع الصناعي أو الخدمي. من خلال تلك الأدوات، يمكن للأعمال تحسين جودة المنتجات، وزيادة سرعة الإنتاج، وتقليل الفاقد، مما يؤدي إلى تحسين الأداء الاقتصادي. بالإضافة إلى ذلك، تساهم الشركات التقنية في خلق فرص عمل جديدة. فمع تزايد الاعتماد على التكنولوجيا، تظهر فرص جديدة في مجالات تطوير البرمجيات، تحليل البيانات، الذكاء الاصطناعي، والأمن السيبراني. وبالتالي، توفر الشركات التقنية فرصاً للوظائف المتخصصة التي تتطلب مهارات تقنية متقدمة، مما يعزز من قدرة الاقتصادات المحلية على تلبية احتياجات سوق العمل المستقبلي. من المهم أيضاً الإشارة إلى أن هذه الشركات تعمل في مجال البحث والتطوير (R&D)، مما يساهم في تقديم ابتكارات جديدة في السوق التي يمكن أن تؤدي إلى تأسيس قطاعات صناعية جديدة، وبالتالي تحفيز النمو الاقتصادي المستدام.

2. التحول الرقمي وتأثير الشركات التقنية:

في الوقت الحاضر، يعد التحول الرقمي أحد العوامل المحورية التي تحدد قدرة الدول والشركات على المنافسة في الأسواق العالمية. تسهم الشركات التقنية بشكل رئيسي في تمكين القطاعات المختلفة من التحول الرقمي، وهو ما يعد جزءاً لا يتجزأ من استراتيجيات النمو الاقتصادي. يساعد التحول الرقمي في زيادة الكفاءة وتقليل التكاليف وتحسين القدرة التنافسية للقطاعات الاقتصادية المختلفة مثل الصحة، والتعليم، والخدمات المالية. في مجال الصحة، على سبيل المثال، ساهمت الشركات التقنية في تطوير حلول تكنولوجية مبتكرة مثل السجلات الصحية الإلكترونية، وأدوات التشخيص عن بعد، وتطبيقات الرعاية الصحية الذكية. من خلال هذه الحلول، تمكنت المستشفيات والمراكز الصحية من تقديم خدمات أكثر كفاءة ودقة، مما أسهم في تحسين رعاية المرضى وتقليل التكاليف التشغيلية. في العديد من الدول، أصبحت الحلول الصحية الرقمية ضرورية لضمان استدامة النظام الصحي، خاصة في ظل الأزمات الصحية مثل جائحة كوفيد-19، حيث أظهرت التكنولوجيا قدرة كبيرة على توفير خدمات الرعاية الصحية عن بعد.

وفي التعليم، تسهم الشركات التقنية في تطوير منصات التعلم عن بعد والأدوات التعليمية الرقمية التي تتيح للطلاب التعلم بطرق أكثر مرونة وفاعلية. من خلال هذه التقنيات، أصبح بإمكان المتعلمين الوصول إلى المحتوى التعليمي من أي مكان وفي أي وقت، مما يعزز من فرصة الحصول على التعليم ويزيد من إمكانية الوصول إلى المحتوى التعليمي المخصص لكل طالب. هذا التحول في نظام التعليم يعزز من تطوير مهارات الأفراد وقدرتهم على التكيف مع متطلبات سوق العمل المستقبلي، وبالتالي يساهم في تنمية الاقتصاد المعرفي. أما في الخدمات المالية، فقد أوجدت الشركات التقنية فرصاً جديدة في مجال التكنولوجيا المالية أو "فينتك" (FinTech)، التي تقدم حلولاً مبتكرة مثل الدفع الإلكتروني، والخدمات المصرفية عبر الإنترنت، وتطبيقات تحويل الأموال. هذه التقنيات تساهم في تسريع العمليات المالية وتحسين الوصول إلى الخدمات المالية، مما يمكن الأفراد والشركات الصغيرة من الوصول إلى التمويل بسهولة أكبر. كما أن الابتكارات في مجال الدفع الرقمي والمصرفية الإلكترونية تزيد من كفاءة الأنظمة المالية وتقليل التكاليف المتعلقة بالإجراءات البنكية التقليدية.

3. الشركات التقنية كمحفزات للابتكار والاستدامة:

لا تقتصر أهمية الشركات التقنية على مساهمتها في النمو الاقتصادي والتحول الرقمي فقط، بل تمتد لتشمل دورها في الابتكار المستدام. الشركات التقنية تركز على البحث والتطوير المستمر لتقديم حلول مبتكرة تساهم في تحسين البيئة والموارد

الطبيعية. على سبيل المثال، تقدم بعض الشركات حلولاً مبتكرة في مجال الطاقة المتجددة، مثل استخدام الذكاء الاصطناعي لتحسين كفاءة الطاقة، أو تطوير تقنيات جديدة في مجالات الزراعة المستدامة. يمكن لهذه الحلول أن تساهم في تقليل البصمة البيئية للأعمال وتعزيز الاستدامة البيئية، وهو ما يعتبر من العوامل الأساسية في تعزيز النمو الاقتصادي المستدام في المستقبل.

4. تعزيز القدرة التنافسية العالمية:

تساهم الشركات التقنية في تعزيز القدرة التنافسية العالمية للدول من خلال تقديم حلول مبتكرة ومتطورة تواكب أحدث الاتجاهات العالمية. فالتحول الرقمي يساهم في تسريع وتيرة العمل، وتقليل الوقت والتكاليف، مما يساعد الشركات على تقديم منتجات وخدمات عالية الجودة بأسعار تنافسية. هذه القدرة على الابتكار والتطوير تجعل الشركات التقنية ركيزة أساسية في دعم الاقتصادات العالمية وتحقيق النمو الاقتصادي على المدى الطويل. لا شك أن الشركات التقنية تمثل حجر الزاوية في الاقتصاد المعاصر، حيث تساهم بشكل كبير في النمو الاقتصادي من خلال تحسين الإنتاجية، توفير فرص العمل، وتعزيز الابتكار في القطاعات الاقتصادية المختلفة. من خلال تمكين التحول الرقمي في المجالات الحيوية مثل الصحة والتعليم والخدمات المالية، تساهم هذه الشركات في تحسين الكفاءة وتوفير فرص جديدة للنمو. إضافة إلى ذلك، فإن دور الشركات التقنية في تحفيز الابتكار المستدام وتعزيز القدرة التنافسية العالمية يجعلها أحد أهم المحركات للنمو الاقتصادي في العصر الرقمي.

رابعاً: تحديات شركات التقنية والتكنولوجيا:

غالبًا ما تُعزَّز الشركات التكنولوجية باعتبارها رائدة في الابتكار والإبداع وتبني نهجًا مستقبليًا في ممارسة الأعمال. إلا أنَّ مثل أي نوع آخر من الشركات الناشئة، تواجه الشركات التكنولوجية العديد من التحديات التي تتطلب إدارة استراتيجية ومدرسة. فيما يلي بعض من أبرز التحديات التي يواجهها رواد الأعمال في قطاع التكنولوجيا:

1. الاستفادة من التكنولوجيا الجديدة: يعتبر البقاء في طليعة التطورات التكنولوجية أحد التحديات الرئيسية التي

تواجه الشركات الناشئة في مجال التكنولوجيا. نظراً للوتيرة السريعة للتغيير في هذه الصناعة، قد يكون من الصعب

على الشركات الناشئة مواكبة أحدث الاتجاهات التكنولوجية وضمان دمج التقنيات الحديثة في عملياتها. ويتضح

هذا التحدي بشكل خاص في الشركات الصغيرة التي تفتقر إلى الموارد الكافية للاستثمار في هذه التقنيات بالسرعة نفسها التي تقوم بها الشركات الكبرى، مما يعوق قدرتها على التنافس في السوق.

2. استقطاب الكفاءات المتميزة والاحتفاظ بها: يواجه رواد الأعمال في مجال التكنولوجيا تحديًا كبيرًا في جذب وتوظيف الكفاءات المتميزة والمحافظة عليها. فمع وجود منافسة شديدة للحصول على العمالة الماهرة، قد يصبح من الصعب الحصول على الموظفين الأكفاء وتقديم الحوافز اللازمة للاحتفاظ بهم. وتعزى هذه الصعوبة إلى تزايد الفرص الوظيفية التي تفوق عدد المرشحين المؤهلين. من أجل جذب الكفاءات المتميزة، يجب على الشركات الناشئة في قطاع التكنولوجيا تقديم رواتب ومزايا تنافسية، بالإضافة إلى توفير بيئة عمل تحفز الإبداع والابتكار، مما يعزز القدرة على جذب أفضل العقول.

3. إدارة النمو: غالبًا ما تشهد الشركات الناشئة في قطاع التكنولوجيا نموًا سريعًا في مراحلها المبكرة، وهو ما يمثل فرصة كبيرة، ولكن يمكن أن يترتب عليه أيضًا تحديات كبيرة. فإدارة هذا النمو السريع بشكل فعال مع ضمان سير العمليات اليومية بسلاسة يمثل تحديًا مستمرًا. كما قد يتطلب النمو السريع جمع رأس مال إضافي لدعم التوسع، وهو أمر قد يكون صعبًا بسبب القيود المالية أو الصعوبة في تأمين التمويل الكافي. لذلك، يتعين على الشركات الناشئة وضع استراتيجيات مدروسة للتوسع، بما في ذلك تحديد احتياجات التمويل وتنظيم الموارد البشرية بشكل مرن لمواكبة هذا التوسع.

4. التعامل مع التنظيمات القانونية: تخضع صناعة التكنولوجيا للعديد من اللوائح والأنظمة على المستويين المحلي والفيدرالي، ما يشكل تحديًا كبيرًا خاصة للشركات الناشئة التي قد تفتقر إلى الخبرة الكافية أو الموارد اللازمة للتعامل مع هذا الجانب. علاوة على ذلك، قد يتم تطبيق لوائح جديدة بشكل مفاجئ، مما يزيد من تعقيد عملية الامتثال في الوقت المحدد. لذلك، تحتاج الشركات الناشئة إلى بناء آليات مرنة للامتثال، وربما استشارة خبراء قانونيين لضمان التوافق مع القوانين المتغيرة باستمرار.

5. حماية الملكية الفكرية: تمثل الملكية الفكرية جزءًا أساسيًا من القيمة المضافة للشركات التكنولوجية الناشئة، حيث تعتمد العديد من هذه الشركات على أفكار مبتكرة وتقنيات متطورة كجزء من استراتيجياتها التنافسية. إلا أن سرقة الملكية الفكرية تشكل تهديدًا حقيقيًا لهذه الشركات، في حين أن معظم الشركات الناشئة قد تفتقر إلى الموارد

القانونية أو الخبرة اللازمة لحماية هذه الأصول بشكل فعال. مما يجعلها عرضة للدعاوى القضائية المتعلقة بانتهاك حقوق الملكية الفكرية، ويضعف قدرتها على الحفاظ على ميزتها التنافسية في السوق.

في الختام، تظل التحديات التي تواجه الشركات الناشئة في مجال التكنولوجيا جزءاً لا يتجزأ من بيئة الأعمال الحديثة. ولكي تتمكن هذه الشركات من التغلب على هذه التحديات، يجب عليها تبني استراتيجيات مرنة وفعالة في مجالات التكنولوجيا والموارد البشرية والامتثال القانوني، مع التركيز على حماية الملكية الفكرية وتوسيع القدرات المالية لتمويل النمو المستدام.

خامساً: دور الحكومات والقطاع العام في شركات التقنية:

تلعب الحكومة دوراً محورياً في دعم الشركات التقنية من خلال مجموعة من السياسات والاستراتيجيات التي تهدف إلى تعزيز الابتكار وتوفير بيئة أعمال صحية لهذه الشركات. في عالم سريع التغير، حيث تتسارع وتيرة الابتكار التكنولوجي، تعتبر الحكومات المحرك الأساسي لتحقيق النمو المستدام في هذا القطاع. وفيما يلي بعض الجوانب التي تسهم فيها الحكومات لدعم الشركات التقنية:

1. الاستثمارات الحكومية في التكنولوجيا: تعد الاستثمارات الحكومية في قطاع التكنولوجيا من الركائز الأساسية لدعم الشركات التقنية، خاصة الشركات الناشئة والصغيرة التي قد تواجه صعوبات في الحصول على التمويل اللازم من القطاع الخاص. من خلال تقديم حوافز مالية، مثل الإعفاءات الضريبية، المنح، والقروض الميسرة، يمكن للحكومة تحفيز المستثمرين على ضخ رؤوس الأموال في هذا القطاع. هذه الاستثمارات لا تقتصر على تمويل الشركات التقنية فقط، بل تمتد أيضاً إلى دعم البحث والتطوير في مجالات مثل الذكاء الاصطناعي، الإنترنت الأشياء، والتكنولوجيا الحيوية. كما يمكن للحكومة أن تشجع الاستثمارات عبر تأسيس صناديق رأس المال المخاطر التي تستثمر في الشركات التقنية الناشئة. لذلك، فإن التمويل الحكومي يلعب دوراً أساسياً في تسريع عملية نمو هذه الشركات، مما يساهم في خلق فرص عمل جديدة وتعزيز الابتكار التكنولوجي.

2. دعم البنية التحتية التقنية: البنية التحتية التقنية تعد من العوامل الحاسمة التي تساهم في تمكين الشركات التقنية من النمو والابتكار. تقدم الحكومة دعماً كبيراً في تمويل وتطوير هذه البنية التحتية من خلال تحسين الوصول إلى الإنترنت عالي السرعة الذي يعتبر أداة أساسية للشركات التقنية الحديثة. كما أن بناء مراكز البيانات الحديثة وتوفير الأدوات اللازمة للتخزين السحابي يعزز قدرة الشركات على التعامل مع كميات ضخمة من البيانات

وَيُدْعَم استمرارية العمل في البيئة الرقمية. كذلك، يساهم دعم الحكومة في تطوير تقنيات الذكاء الاصطناعي، والتي تُعتبر من العناصر المهمة التي تساعد الشركات التقنية على تحسين كفاءتها التشغيلية وابتكار حلول جديدة. علاوة على ذلك، يساهم دعم الحكومة للبنية التحتية التقنية في تحسين الوصول إلى الخدمات الرقمية في المناطق النائية أو غير المتقدمة تقنيًا، مما يفتح المجال أمام المزيد من الشركات الناشئة في تلك المناطق للاستفادة من التقنيات الحديثة وبالتالي تعزيز النمو الاقتصادي على مستوى البلاد ككل.

3. **التشريعات والسياسات:** تعتبر التشريعات والسياسات الحكومية من العناصر الرئيسية التي تساهم في توفير بيئة قانونية وأمنة تشجع الابتكار وتدعم نمو الشركات التقنية. ففي ظل النمو السريع للتكنولوجيا، من الضروري أن تواكب التشريعات تلك التطورات بما يضمن حماية حقوق الشركات والمستهلكين على حد سواء. على سبيل المثال، يمكن للحكومة وضع قوانين واضحة ومحددة لحماية الملكية الفكرية وحقوق النشر الخاصة بالشركات التقنية، مما يشجعها على الابتكار والاستثمار في تطوير التقنيات الحديثة. كما أن السياسات الحكومية المتعلقة بالخصوصية وحماية البيانات تلعب دورًا أساسيًا في توفير بيئة آمنة للمستهلكين والشركات على حد سواء. في هذا السياق، يجب على الحكومات وضع تشريعات تحمي البيانات الشخصية للمستخدمين وتضمن استخدامها بشكل قانوني وآمن. من خلال هذه السياسات، يمكن للحكومة تشجيع الشركات على تطوير حلول تكنولوجية مبتكرة، مع ضمان الامتثال للمعايير الأخلاقية والقانونية، مما يعزز ثقة العملاء في هذه الشركات. إلى جانب ذلك، يمكن للحكومة تبني سياسات تيسير الأعمال التي تضمن تسهيل إجراءات الترخيص والتنظيم للشركات التقنية، ما يساعدها في الدخول إلى السوق بسرعة أكبر دون التعرض للقيود البيروقراطية التي قد تؤخر نموها. يمكن أيضًا إنشاء مناطق اقتصادية خاصة أو حاضنات أعمال تكنولوجية توفر بيئة ملائمة وداعمة للشركات الناشئة من خلال تقديم الإعفاءات الضريبية أو توفير مساحات مكتبية بتكاليف منخفضة.

4. **التعليم والتدريب المتخصص:** تعتبر الحكومة أيضًا مسؤولة عن تعزيز التعليم والتدريب في مجال التكنولوجيا من خلال إنشاء برامج تعليمية موجهة نحو تزويد الأفراد بالمهارات الرقمية اللازمة للعمل في هذا القطاع. يمكن للحكومة الاستثمار في برامج تدريبية وورش عمل في مجالات مثل البرمجة، البيانات الكبيرة، والذكاء الاصطناعي لتأهيل الكوادر البشرية وتزويد الشركات التقنية بالقوى العاملة الماهرة التي تحتاج إليها. من خلال دعم التعليم التكنولوجي في

المدارس والجامعات، يمكن للحكومة أن تساهم في إيجاد جيل من المبدعين والمطورين الذين يمكنهم قيادة شركات التكنولوجيا الناشئة والمساهمة في ازدهار القطاع.

5. **التعاون الدولي:** من خلال التعاون مع حكومات أخرى والمنظمات الدولية، يمكن للحكومة تعزيز فرص الشركات التقنية المحلية للحصول على التمويل، الوصول إلى الأسواق الدولية، وتبادل المعرفة. يساعد هذا التعاون على نقل أحدث التكنولوجيات وأفضل الممارسات إلى السوق المحلي، مما يساهم في رفع مستوى الابتكار والكفاءة في الشركات التقنية. في الختام، يعد دور الحكومة في دعم الشركات التقنية أمرًا بالغ الأهمية لضمان بيئة أعمال مواتية تشجع الابتكار والنمو المستدام. من خلال الاستثمارات المالية، دعم البنية التحتية، تطوير التشريعات المناسبة، والاستثمار في التعليم والتدريب، يمكن للحكومة أن تساهم في تعزيز قطاع التكنولوجيا وزيادة قدرته على الإسهام في النمو الاقتصادي.

سادساً: أهم التوجهات المستقبلية لشركات التقنية:

أولاً: الذكاء الاصطناعي:

الذكاء الاصطناعي يعد من المجالات متعددة التخصصات التي تجمع بين علم الفسيولوجيا، علوم الحاسوب، الفلسفة، الرياضيات، الإحصاء، واللغويات، بهدف محاكاة الخصائص البشرية من خلال أنظمة الكمبيوتر (Taghizadeh et al., 2013). ووفقاً لتعريف مجلس الاستقرار المالي (FSB)، يمكن تعريف الذكاء الاصطناعي بأنه مجموعة من النظريات والخوارزميات التي تمكن أنظمة الحاسوب من أداء المهام التي تتطلب عادةً ذكاءً بشرياً، مثل الإدراك البصري، التعرف على الصوت، أو تفسير النصوص مع الأخذ في الاعتبار سياقها، وفي بعض الحالات، تعزيز هذه المهارات. (Fernández, 2019) كما يُعرف الذكاء الاصطناعي بأنه مزيج من الأجهزة والبرمجيات التي تؤدي وظائف مشابهة لتلك التي يقوم بها الدماغ البشري، ويمكنها تقييم البيانات المتاحة واتخاذ قرارات وتنفيذ عمليات معقدة استناداً إلى هذه البيانات. (Puthukulam et al., 2021) وفقاً لقاموس أكسفورد (OED Online, 2019)، يُعرف الذكاء الاصطناعي على أنه "قدرة أجهزة الحاسوب أو الأجهزة الأخرى على إظهار أو محاكاة السلوك الذكي. (Munoko, I., et al., 2020) "

يصف الذكاء الاصطناعي أربعة مستويات من الذكاء التي قد تعرضها الأنظمة الذكية. المستوى الأول يشمل الأنظمة التي تدعم الإنسان في اتخاذ القرارات أو تنفيذ الإجراءات، حيث يساعد الذكاء الاصطناعي في أداء المهام الروتينية والمتكررة. أما المستوى الثاني، فيتمثل في الأنظمة المعززة التي تجمع بين صنع القرار البشري والتعلم من التفاعلات مع البشر والبيئة، مما يعزز من قدرتها على معالجة البيانات وحل المشكلات. (PwC, 2017) في هذا السياق، يمكن اعتبار الذكاء الاصطناعي أداة تحليلية تتعلم من البيانات وتقوم بمعالجة المعلومات لتحقيق حلول أفضل للمشاكل المعقدة. أما المستوى الثالث، فيتمثل في الأنظمة المستقلة التي تستطيع التكيف مع المواقف المختلفة والعمل بشكل مستقل دون الحاجة إلى مساعدة بشرية. في هذا النوع، يتم تفويض عملية اتخاذ القرارات بالكامل إلى الذكاء الاصطناعي. وفي المستوى الرابع، يُعتبر الذكاء الاصطناعي تقنية مبرمجة لتقليد الحكم البشري والمهارات المعرفية، ومصممة لاستقبال الإشارات البيئية. بفضل هذه الأنظمة، يمكن تقييم المخاطر واتخاذ القرارات أو إجراء التنبؤات بناءً على البيانات المتاحة. كما أن هذه الأنظمة تتعلم من البيانات مع مرور الوقت، مما يساعدها على التحسن الذاتي دون الحاجة إلى تدخل بشري مستمر. (Shaw, 2019)

فيما يتعلق بما ورد في دراسة (Sutton et al., 2016)، فإن الذكاء الاصطناعي يهدف إلى كيفية توجيه الحاسوب لأداء مهام بشرية بطريقة أكثر كفاءة، باستخدام لغات البرمجة المتخصصة التي تهدف إلى محاكاة السلوك الذكي للبشر. وقد أُشير في نفس الدراسة إلى أن الذكاء الاصطناعي يمثل تياراً علمياً وتقنياً يضم طرقاً ونظريات وتقنيات تهدف إلى إنشاء آلات قادرة على محاكاة الذكاء البشري. وقد تناولت دراسات أخرى (do et al., 2018; Ping & Ying, 2018) الذكاء الاصطناعي باعتباره تكنولوجيا مخصصة لبرمجة الآلات لتنفيذ مهام تتطلب الذكاء البشري، أي محاكاة التصرفات الذكية للبشر. كما يُعتبر الذكاء الاصطناعي محاولة لبناء آلات قادرة على التفكير والتصرف كالإنسان، بحيث تكون قادرة على التعلم واستخدام معارفها لحل المشكلات بشكل مستقل. وقد أكد في دراسة (Greenman 2017) أن الذكاء الاصطناعي أصبح اليوم مفهوماً متداولاً في جميع المجالات العلمية والتقنية وكذلك في العلوم الإنسانية. ومن الأمثلة الواضحة على ذلك الهواتف الذكية وأجهزة التلفاز الذكية التي أصبحت جزءاً لا يتجزأ من حياتنا اليومية. كما أشارت دراسات أخرى (Makridalis, 2017; Luo et al., 2018) إلى أن الذكاء الاصطناعي يساعد على معالجة كميات كبيرة من البيانات أو حفظ معلومات يصعب على العقل البشري معالجتها، مما يتيح للأجهزة معالجة المعلومات مهما كانت طبيعتها وحجمها بطريقة آلية ومتوافقة مع أهداف محددة.

ثانياً: التحول الرقمي:

حسب ما أشارت إليه دراسة إلهام وسارة (2019)، بمجرد توضيح مفهوم التحول الرقمي تبدأ عملية تحديد العناصر التي ينبغي تحويلها عبر تطوير أداة تعرف بالـ "بيانو الرقمي". هذه الأداة تتضمن سبع فئات رئيسية يمكن من خلالها تحويل أي عنصر رقمياً. الفئات المتاحة تتوزع بين مختلف جوانب التنظيم وتتمثل في:

1. نموذج الأعمال: يتضمن أسئلة حول مدى توافق التجارة الرقمية (مثل التجارة الإلكترونية) مع السوق الحالي، والأرباح الرئيسية والفوائد المرتبطة بها، وكيفية تميز المؤسسة عن منافسيها.
2. الهيكل التنظيمي: يركز على نوع الهيكل التنظيمي المطبق في المؤسسة، والتوازن بين القرارات المحلية والعالمية، ومدى فعالية الجوانب الرقمية المختلفة في المؤسسة.
3. الأفراد: يتناول هذا المجال درجة الوعي الرقمي لدى الموظفين، مهاراتهم الرقمية، والقدرات الجديدة المطلوبة لتسريع التحول الرقمي.
4. العمليات: يتساءل عن مدى تطور العمليات المؤسسية من حيث الأتمتة والرقمنة، وكيفية توافق هذه العمليات عبر المؤسسة ومدى إمكانية تغييرها.
5. تكنولوجيا المعلومات: تشمل هذه الفئة فاعلية البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات، والقدرة على دعم الطموحات الرقمية للمؤسسة من خلال الأنظمة الأساسية، الشبكات، وقواعد البيانات.
6. العروض: تشير إلى كيفية تمكين المنتجات والخدمات رقمياً.
7. نموذج المشاركة: يتم التركيز هنا على قوة العلاقة مع العملاء وعدد نقاط الاتصال المختلفة (عبر الويب، الجوال، البريد، إلخ) وتكرار التعامل مع العملاء.

من خلال هذه الفئات، يتم تحديد مدى استعداد المؤسسة للتحول الرقمي ومدى توافق استراتيجياتها مع التغيرات المستقبلية في بيئة العمل. أما فيما يتعلق بأثر التحول الرقمي على أداء الأعمال، فقد توصلت دراسة (Bouarar 2021) إلى أن التحول الرقمي الناجح يمكن أن يساهم بشكل فعال في تسريع الابتكار وزيادة الإنتاجية. كما يساهم في تحسين تجارب العملاء ورفع مستوى رضاهم، بالإضافة إلى تقليل التكاليف وتحسين أداء الأعمال بشكل عام. يعتمد التحول الرقمي على استخدام

التكنولوجيا بشكل أمثل، مما يوفر الوقت والجهد في العمليات اليومية. كما يعزز من قدرة المنظمات على التوسع والوصول إلى شرائح أوسع من العملاء (الرحمان، 2019).

وفيما يخص العوامل الحاسمة لنجاح التحول الرقمي، تشير دراسة (Henriette et al. (2016 إلى أن التحول الرقمي يتطلب تغييرات جوهرية في نموذج العمل، العمليات، الموارد، الأساليب التشغيلية، وكذلك الثقافة التنظيمية للمؤسسة. بناءً على الأدبيات المتعلقة بالتحول الرقمي، فإن نجاحه يعتمد على عدة عوامل رئيسية:

1. نشر التطبيقات الإلكترونية: التي تساهم في حماية العمليات من الهجمات الإلكترونية والقرصنة، مع تأهيل الكوادر البشرية لضمان قدرتها على التعامل مع الأنظمة الرقمية.

2. استغلال تقنيات الثورة الصناعية الرابعة: وتشمل تطوير مشاريع تقنية تخدم الأهداف المؤسسية بشكل فعلي، بالإضافة إلى الترويج للخدمات الإلكترونية عبر منصات الإعلام ووسائل التواصل الاجتماعي.

3. بناء استراتيجية التحول الرقمي: عبر تحليل احتياجات السوق، ونقاط القوة والضعف في المؤسسة، مع مراعاة الفرص والتهديدات البيئية الخارجية.

تُظهر هذه الدراسات العوامل الأساسية التي تؤثر على نجاح التحول الرقمي، وتبرز أهمية تبني التكنولوجيا المتطورة بشكل فعال لتعزيز الأداء التنظيمي والابتكار في المؤسسات.

3. الدراسات السابقة:

دراسة الجمل (2016). بعنوان "الشراكة بين القطاعين العام والخاص كأداة لتحقيق التنمية المستدامة". لقد حظي موضوع الشراكة بين القطاعين العام والخاص باهتمام متزايد في الآونة الأخيرة، وذلك نظرًا لما يمثله من دور حيوي كأداة فعالة لتنفيذ مشروعات البنية الأساسية، التي تشكل إحدى الركائز الأساسية التي تعتمد عليها الدول، لا سيما الدول النامية، في تصميم وتنفيذ خطط التنمية المستدامة. وتتمثل أهمية هذه الشراكة في قدرتها على تحفيز النمو الاقتصادي والتعامل مع أحد التحديات الكبرى التي تواجهها هذه الدول، وهو مشكلة التمويل اللازم لتنفيذ المشروعات، خاصة في ظل العجز المستمر في موازناتها العامة. وعلى الرغم من أن مشروعات البنية الأساسية تتعلق بالجانب الاقتصادي، فإن لها أيضًا بعدًا اجتماعيًا بالغ الأهمية، خاصة عندما يتعلق الأمر بتحديد أسعار الخدمات التي تقدمها المشروعات المنفذة عبر الشراكة بين القطاعين العام والخاص. ولذلك، يتطلب الأمر من الدول أن تكون دقيقة عند إبرام هذه العقود وأن تحدد الضوابط اللازمة التي تضمن أن تكون الشراكة وسيلة لتحقيق أهداف التنمية المستدامة، وليس عائقًا يحول دون تحقيقها. تهدف هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على أهمية مراعاة هذه النقطة الحيوية عند إبرام عقود الشراكة بين القطاعين العام والخاص. فالدول يجب أن تتجنب الوقوع في فخ العقود التي قد تؤدي إلى آثار سلبية، كما حدث في بعض الحالات السابقة، التي لا تزال بعض الدول تعاني من تبعاتها حتى اليوم. ومن خلال الالتزام بالضوابط الملائمة، يمكن للدول أن تضمن تحقيق أهدافها في تنفيذ خطط التنمية المستدامة بفعالية.

دراسة العمر والشريف (2022). بعنوان "الحاجة إلى مشاركة القطاع الخاص للقطاع العام في توفير المشاريع في المملكة العربية السعودية" حظيت مشاركة القطاع الخاص في توفير مشاريع التنمية باهتمام كبير من قبل العديد من دول العالم لأسباب متعددة، حيث يُمنح القطاع الخاص دورًا متزايدًا باعتباره الأكثر قدرة وكفاءة في إدارة الأنشطة الاقتصادية. ويرجع ذلك إلى ما يمتلكه من حرية كبيرة في اتخاذ القرارات، فضلاً عن قدرته العالية على الابتكار والإبداع، واستعداده لتحمل المخاطر في عمليات الاستثمار. من جهة أخرى، فإن استثمارات القطاع العام لا تهدف إلى تحقيق الربح بشكل رئيسي، بل تسعى إلى تحقيق الأهداف الاجتماعية للدولة، بينما يركز القطاع الخاص على تحقيق الربح، ويعمل بشكل مستمر على الابتكار والتجديد للحفاظ على تنافسيته في السوق. تركز هذه الدراسة على تحليل العلاقة بين القطاع العام والقطاع الخاص في توفير المشاريع التنموية في المملكة العربية السعودية، مع تحديد مدى الحاجة لهذه الشراكة، واستكشاف المعوقات التي قد تواجه

هذا النوع من التعاقدات. كما تسعى الدراسة إلى استيضاح متطلبات الشراكة الناجحة بين القطاعين العام والخاص، بهدف توضيح أسس ومتطلبات هذه الشراكة الحقيقية في وضع السياسات الاقتصادية من أجل تعزيز الاقتصاد السعودي وتحقيق أهداف التنمية الاقتصادية الواردة في رؤية المملكة 2030. تم تطبيق المنهج الوصفي في البحث على عينة من موظفي القطاعين العام والخاص، بالإضافة إلى القطاع الثالث (القطاع الخيري)، بطريقة ميسرة. وقد خلصت الدراسة إلى ضرورة التطبيق الجاد للشراكة بين القطاعين العام والخاص، في ظل ارتفاع معدلات النمو السكاني ودور هذه الشراكة في تحسين جودة الخدمات المقدمة. كما أكدت الدراسة على الحاجة إلى معالجة الإجراءات الروتينية التي قد تعيق عملية الشراكة، بالإضافة إلى توفير الأطر القانونية والتنظيمية التي تساهم في خلق بيئة عمل مشجعة ومطمئنة للقطاع الخاص. وفي ضوء ذلك، توصي الدراسة بتبني هذا النوع من التعاقدات في توفير مشاريع الخدمات العامة.

دراسة السدره والدوسري (2019). بعنوان "عقود الشراكة بين القطاعين العام والخاص". مرّ وضع شراكة القطاعين العام والخاص في المملكة العربية السعودية، سابقاً، بالعديد من التحديات. من أبرز هذه التحديات أن نظام المنافسات والمشتريات الحكومية الصادر في عام 2007 كان يعدّ قديماً وتقليدياً، حيث لم يتضمن آليات تعاقدية تشمل التفاوض بين الجهات الإدارية والمتعاقدين. إلا أنه في الآونة الأخيرة، تشهد المملكة عملية تحول كبيرة تهدف إلى وضع إطار تنظيمي يعزز فرص نجاح مشاريع الشراكة بين القطاعين العام والخاص بعيداً عن نماذج المشاريع التقليدية. وتعد عقود الشراكات جزءاً أساسياً من برنامج التحول الوطني السعودي الذي يهدف إلى زيادة مشاركة القطاع الخاص في الناتج المحلي بحلول عام 2030. وتأتي هذه التوجهات في المقام الأول بسبب تراجع الإيرادات الحكومية الناتج عن انخفاض أسعار النفط. ومن أبرز مزايا اتفاقيات الشراكة أنها تضمن تقديم مستويات عالية من الخدمة دون تحميل الحكومة أعباء مالية ضخمة. وبالنظر إلى منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، تعد المملكة العربية السعودية من الدول الرائدة في مجال الشراكات بين القطاعين العام والخاص. خلصت الدراسة إلى مجموعة من النتائج والتوصيات التي أظهرت الحاجة لتطوير الإطار التنظيمي السعودي بهدف تعزيز نمو الشراكات. كما تطرقت إلى ضرورة التغلب على المعوقات الإدارية والتنظيمية والتشغيلية التي قد تعيق نجاح الشراكات، وذلك لضمان تحقيق شراكات حقيقية وفعالة. ومن هنا، سعت الدراسة إلى استكشاف أهمية عقود الشراكات، كيفية صياغتها، والاستفادة من التجربة السعودية في هذا المجال. كما تناولت الدراسة المزايا والفوائد الناتجة عن هذه الشراكات والمعوقات التي تواجهها وسبل معالجتها.

دراسة عيسي (2018). بعنوان "الشراكة بين القطاعين العام والخاص: المفهوم والأسباب والدوافع والصور".

تتمثل المشكلة البحثية لهذه الدراسة في التحديات التي تواجه الدولة بسبب تضخم وظائفها وتوسعها في الآونة الأخيرة، مما يؤدي إلى زيادة عجز الموازنة وارتفاع سقف المطالب الشعبية، وهو ما يعيق قدرتها على الوفاء بجميع المتطلبات. ومن هنا، يصبح من الضروري أن تتوجه الدولة نحو تشجيع القطاع الخاص على المشاركة في أعباء التنمية وتحقيق أهدافها بكفاءة وفعالية. ومن الأسئلة المطروحة في هذا السياق، إلى أي مدى يمكن للدولة السماح بمشاركة الفاعلين الآخرين في مشروعات البنية التحتية؟ تهدف الدراسة إلى تقديم إجابة لهذا التساؤل من خلال فحص وتحليل مختلف جوانب الشراكة بين القطاعين العام والخاص، والتعرف على أوجه الاتفاق والاختلاف بين مفهومي الشراكة والمفاهيم الأخرى المتقاطعة معها مثل المشاركة، الحوكمة، التمكين، الاستحواذ، الخصخصة، والاندماج. وقد خلصت الدراسة إلى عدد من النتائج التي تبرز أهمية أنشطة وعمليات إدارة الشراكة بين القطاعين العام والخاص في توافقها مع أهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية، مما يساهم في تحقيق الغاية المرجوة. كما تشير الدراسة إلى أن الشراكة تمثل أداة رئيسية لتحقيق الاستقرار الاقتصادي من خلال التكامل بين القطاعين العام والخاص، بما يعزز تخصيص الموارد بشكل أفضل ويوفر فرص العمل، وبالتالي يدعم النمو الاقتصادي. كذلك، يجب النظر إلى الشراكة كمصدر جديد لاستثمار رؤوس الأموال الخاصة في مشروعات تخدم المصلحة العامة، مما يساعد على تقليل الإنفاق الحكومي وتقليل المخاطر التي تتحملها أجهزة الإدارة العامة. كما تطرقت الدراسة إلى الأشكال المختلفة للشراكات بين الحكومة والقطاع الخاص، خاصة في مجالات البنية التحتية، حيث تتيح هذه الشراكات للدولة حرية اختيار النظام الأنسب لتحقيق أهدافها التنموية.

دراسة الصافي (2023). بعنوان "دور الشراكة بين القطاعين العام والخاص في تحقيق التنمية المستدامة

بإفريقيا". منذ نهاية الحرب الباردة حتى الوقت الراهن، أصبحت الشراكة بين القطاعين العام والخاص عنصراً أساسياً لتحقيق التنمية المستدامة، خاصة في ظل الأزمات الاقتصادية العالمية المتتالية التي أثرت بشكل كبير على ميزانيات الدول وأدى ذلك إلى عجزها عن توفير الخدمات العامة بأسعار معقولة وجودة عالية مع ضمان استمراريتهما. وقد أثبتت هذه الشراكة فعاليتها في العديد من الدول، وخاصة في إفريقيا، التي تواجه تحديات مالية واقتصادية متزايدة، خاصة خلال الأزمات المالية الدولية. إضافة إلى ذلك، تعاني العديد من دول القارة من أزمة ديون خارجية كبيرة، مما يزيد من تعقيد الوضع الاقتصادي. ومع تنامي المشاكل المتعلقة بتوفير التمويل في دول القارة الإفريقية، أصبح الاهتمام أخذاً في الازدياد حيال آلية الشراكة بين

القطاعين العام والخاص، كوسيلة لتجاوز هذه العقبات وتحقيق التنمية المستدامة. تُصنف دول إفريقيا في أسفل الترتيب على مستوى التنمية المستدامة، بالإضافة إلى مجالات أخرى مثل الحوكمة الرشيدة، الشفافية، والفساد، مما يجعل الشراكة بين القطاعين ضرورة ملحة لتحقيق النمو الاقتصادي والاجتماعي. تستهدف هذه الدراسة تسليط الضوء على دور الشراكة بين القطاعين العام والخاص في تعزيز التنمية المستدامة في القارة الإفريقية، مع استعراض التحديات التي قد تؤثر سلباً على هذه الشراكة ومستقبل التنمية في القارة. اعتمدت الدراسة على مجموعة من المناهج البحثية، مثل المنهج التاريخي الذي سمح بالبحث في السياق الدولي وتاريخ مفهوم الشراكة بين القطاعين، بالإضافة إلى المنهج الوصفي التحليلي الذي يصف طبيعة التحديات التي تواجه القارة، وكذلك المنهج النسقي الذي يهدف إلى فهم العوامل الداخلية والخارجية التي تساهم في ظهور وتطبيق الشراكة بين القطاعين في إفريقيا. خلصت الدراسة إلى أن الشراكة بين القطاعين العام والخاص تمثل أداة حيوية لمواجهة الأزمات المالية والتمويلية، ولتحقيق فعالية أكبر في تقديم الخدمات العامة للمواطنين. ورغم ذلك، فإن دور هذه الشراكة وفعاليتها قد يتأثر بالتحديات التي تعاني منها إفريقيا، مما قد يؤدي إلى إضعاف الجهود التعاونية بين القطاعين وبالتالي تقليص فرص تحقيق التنمية المستدامة في دول القارة.

دراسة الاعرج (2022). بعنوان " التحديات التي تواجه الشراكة بين القطاع الخاص والعام والبلديات". في هذا البحث، نتناول التحديات والتطورات الأخيرة في مجال البحث والتطوير، مع التركيز على التفكير الجديد الذي أُدخل عبر الشراكات بين القطاعين العام والخاص. إن هذه الشراكات تمثل نموذجاً مبتكراً يجمع بين الموارد والخبرات من مختلف القطاعات، مما يساهم في تعزيز فاعلية البحث والتطوير وتحقيق نتائج ذات قيمة مضافة. تركيز البحث على اكتشاف التحديات والفرص التي يتيحها هذا النموذج لتطوير المشاريع العلمية يفتح المجال لتحقيق العديد من الفوائد، حيث يمكن من خلال هذه الشراكات تحقيق تقدم علمي وتقني بسرعة أكبر مقارنة بالمشاريع التي تنفذ بشكل منفصل. رغم هذه الفوائد، فإن الشراكات بين القطاعين العام والخاص في مجال البحث والتطوير لا تخلو من تحديات، سواء كانت علمية أو إدارية. فالتحديات العلمية تتعلق في الغالب بتنسيق الأهداف البحثية بين القطاعين، وضمان أن تكون نتائج البحث قابلة للتطبيق العملي على أرض الواقع. أما التحديات الإدارية فتتعلق بإدارة التعاون بين الأطراف المختلفة، والتي قد تشمل قضايا تتعلق بالتمويل، توزيع المهام، وضمان التوافق بين السياسات المختلفة التي تحكم كل قطاع. وعادة ما تكون هذه التحديات شائعة في جميع مشاريع البحث والتطوير، حيث تتطلب التنسيق المستمر بين الفرق المختلفة لتحقيق أهداف مشتركة. إلا أن الحلول

لهذه التحديات يمكن أن تكون مثمرة إذا تم التعامل معها بحرفية وشفافية، مما يسهم في تحسين فعالية الشراكات بين القطاعين العام والخاص ويعزز من مساهمتها في تطوير الابتكارات العلمية.

دراسة بدوي وإسماعيل (2020). بعنوان "أطر الشراكة بين القطاعين العام والخاص في الدول العربية" شهدت الدول العربية في السنوات الأخيرة اهتمامًا متزايدًا بتعزيز دور القطاع الخاص في تطوير وتوسيع البنية التحتية والخدمات العامة، بما في ذلك القطاعات الحيوية مثل الطاقة، والمياه، والصرف الصحي، والاتصالات، والنقل. يأتي هذا الاهتمام في إطار التحديات الكبيرة التي تواجهها العديد من الدول العربية في توفير التمويل اللازم لتلبية الطلب المتزايد على الخدمات العامة وتحقيق التنمية المستدامة. فقد أصبح من الضروري البحث عن حلول تمويلية بديلة لتجاوز العجز في الميزانيات الحكومية وضمان استمرارية تقديم الخدمات بجودة عالية. لتفعيل الشراكات بين القطاعين العام والخاص، تبذل الدول العربية جهودًا حثيثة لخلق بيئة قانونية وتنظيمية تدعم تنفيذ هذه الشراكات، وذلك من خلال تعزيز الأطر التشريعية والمؤسسية، بالإضافة إلى تطوير القدرات البشرية اللازمة لضمان نجاح هذه الشراكات. كما يتم التركيز على تعزيز مبادئ الشفافية والإفصاح والمساءلة، بهدف تحقيق المساواة بين الطرفين وضمان حماية الحقوق المتبادلة. في هذا السياق، عمل صندوق النقد العربي على رصد التطورات الاقتصادية في الدول العربية، مع التركيز على القطاعات ذات الأولوية. وقد أعدّ الصندوق دراسة شاملة تتناول الأطر القانونية والمؤسسية والتنظيمية التي تحكم الشراكة بين القطاعين العام والخاص في هذه الدول، مع استعراض آليات الدعم المالي، وإدارة المخاطر المالية، وتقييم تأثير هذه الشراكات على المالية العامة، خاصة فيما يتعلق بالديون العامة. وقد تم جمع البيانات اللازمة من خلال استبيان أرسل إلى الدول الأعضاء في الصندوق، حيث شاركت 17 دولة عربية، بما في ذلك الأردن، والإمارات، والبحرين، وتونس، والجزائر، والسعودية، والسودان، وسوريا، والعراق، وعمان، وفلسطين، والكويت، ولبنان، وليبيا، ومصر، والمغرب، وموريتانيا، لتقديم رؤية شاملة عن الوضع الراهن لأطر الشراكة بين القطاعين العام والخاص في المنطقة.

تعليق الباحث:

من خلال استعراض الدراسات المتعلقة بالشراكة بين القطاعين العام والخاص، يري الباحث بعض من أوجه التشابه والاختلاف بينها، وكيفية الاستفادة منها في الدراسة الجارية حول "إنشاء شركة تقنية - شراكة بين القطاع العام والخاص". هذه الدراسات تقدم مجموعة من التصورات والأطر التي يمكن تطبيقها بشكل فعال في مشروعنا.

أوجه التشابه:

1. أهمية الشراكة بين القطاعين العام والخاص: جميع الدراسات تؤكد على أهمية هذه الشراكة كأداة رئيسية لتحقيق التنمية المستدامة في مختلف القطاعات، سواء كان ذلك في البنية التحتية، أو الخدمات العامة، أو البحث والتطوير. على سبيل المثال، دراسة الجمل (2016) تشير إلى أن الشراكة بين القطاعين هي وسيلة رئيسية لتحقيق التنمية المستدامة، بينما دراسة عيسى (2018) تبرز دور الشراكة في الاستقرار الاقتصادي وتحقيق الأهداف التنموية.
2. دور القطاع الخاص في تحسين الكفاءة والابتكار: معظم الدراسات تشير إلى قدرة القطاع الخاص على تقديم مستويات أعلى من الكفاءة والابتكار، وهو ما يتوافق مع احتياجات المشاريع الكبرى في دول مثل المملكة العربية السعودية. دراسة العمر والشريف (2022) تبرز دور القطاع الخاص في تعزيز المشاريع التنموية في السعودية، حيث يمتلك القطاع الخاص القدرة على اتخاذ القرارات بسرعة وتحمل المخاطر.
3. التحديات التي تواجه الشراكات: التحديات الإدارية والتنظيمية التي قد تؤثر على نجاح الشراكة بين القطاعين العام والخاص تمثل نقطة مشتركة بين العديد من الدراسات. دراسة السدره والدوسري (2019) تشير إلى تحديات النظام القديم للمنافسات والمشتريات الحكومية، بينما دراسة الاعرج (2022) تسلط الضوء على التحديات في التنسيق بين الأهداف البحثية بين القطاعين.

أوجه الاختلاف:

1. المجالات التي تغطيها الدراسات: تختلف الدراسات في مجالات تركيزها. على سبيل المثال، دراسة الجمل (2016) تركز على البنية التحتية بشكل عام، بينما دراسة عيسى (2018) تتناول الشراكة في مشروعات البنية التحتية مع التركيز على دور الشراكة في الاقتصاد. أما دراسة الاعرج (2022) فتسعى لدراسة الشراكة في مجال البحث والتطوير، وهو مجال قد يكون ذا أهمية خاصة للشركات التقنية الحديثة.
2. البيئة المحلية والتحديات: تختلف التحديات التي تواجه الشراكة بين القطاعين في دول مختلفة. على سبيل المثال، دراسة الصافي (2023) تتحدث عن الشراكة بين القطاعين في إفريقيا حيث تواجه الدول تحديات اقتصادية ومالية

مختلفة مقارنة بالملكة العربية السعودية كما ورد في دراسة السدره والدوسري (2019)، حيث تواجه المملكة تحديات اقتصادية نتيجة لانخفاض أسعار النفط.

3. المقترحات لتطوير الشراكة: تختلف المقترحات حسب سياق كل دراسة. في دراسة الجمل (2016)، تبرز أهمية الضوابط التنظيمية عند إبرام عقود الشراكة لضمان تحقيق التنمية المستدامة. أما في دراسة بدوي وإسماعيل (2020)، فتركز الدراسة على أطر الشراكة التي يجب أن يتم تبنيها من قبل الدول العربية لتحقيق أكبر استفادة من مشاركة القطاع الخاص.

كيفية الاستفادة من هذه الدراسات في الدراسة الجارية:

1. تبني أفضل الممارسات التنظيمية: يمكن الاستفادة من دراسة الجمل (2016) ودراسة السدره والدوسري (2019) في تحديد الأطر التنظيمية التي تعزز فرص نجاح الشراكة بين القطاعين العام والخاص في المشروع الحالي، مع التأكد من تضمين الضوابط التي تضمن تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

2. التعامل مع التحديات: دراسة الاعرج (2022) تقدم معلومات مهمة حول التحديات التي قد تواجه الشراكة في مجال البحث والتطوير، وهو ما يمكن الاستفادة منه في تحديد التحديات المحتملة عند تنفيذ الشراكة في مجال التقنيات الحديثة.

3. تحقيق الابتكار والتوسع في القطاع الخاص: بناءً على دراسة العمر والشريف (2022)، يمكن تعزيز العلاقة بين القطاع العام والقطاع الخاص من خلال تمكين القطاع الخاص من لعب دور أكبر في الابتكار والاستثمار، خاصة في مجالات التكنولوجيا الحديثة مثل إنشاء الشركات التقنية.

4. الاستفادة من التجارب العالمية: دراسة الصافي (2023) توفر دروسًا مستفادة من تجارب دول إفريقية، والتي قد تكون مفيدة في دراسة كيف يمكن للدول الأخرى ذات الاقتصاديات المماثلة الاستفادة من الشراكات بين القطاعين العام والخاص لتحقيق أهداف التنمية المستدامة.

الفصل الثالث

منهجية وإجراءات الدراسة

الفصل الثالث

منهجية وإجراءات الدراسة

1. منهجية الدراسة:

تعتمد الدراسة الحالية على المنهج الوصفي التحليلي بشكل رئيسي، وذلك بهدف دراسة الشراكات بين القطاع العام والخاص في إنشاء شركة تقنية، وتحديد العوامل المؤثرة عليها. وقد تم اختيار هذا المنهج بناءً على أهمية توضيح وتحليل الأبعاد المختلفة لهذه الشراكات باستخدام الأدوات المتاحة من استبيانات ودراسات سابقة. كما تم تكامل المنهج مع تقنيات أخرى لدعم الفهم الشامل لهذه الظاهرة. يتم استخدام المنهج الوصفي التحليلي بهدف وصف وتحليل الشراكات الحالية بين القطاع العام والخاص في المجال التقني. يشمل هذا المنهج جمع البيانات والمعلومات المتعلقة بالشراكات من خلال المصادر الثانوية مثل التقارير والإحصاءات الرسمية، حيث يتم تحليل البيانات المتوفرة لفهم العوامل المؤثرة في نجاح أو فشل الشراكات. يعتمد التحليل الوصفي على تصنيف وتحليل مختلف العوامل المؤثرة في الشراكات مثل السياسات الحكومية، العوامل الاقتصادية، الثقافية، والتقنية. تم استخدام الاستبيانات كأداة أساسية لجمع البيانات الكمية من عينة من المشاركين في الشراكات بين القطاعين العام والخاص. سيتم تحليل هذه البيانات باستخدام الأساليب الإحصائية والقياسية لقياس الأداء والآثار الاقتصادية والاجتماعية لهذه الشراكات. يسمح هذا التحليل بفهم مدى نجاح الشراكات وتأثيراتها على مختلف الجوانب.

2. تصميم وأدوات الدراسة:

تم تصميم هذه الدراسة كدراسة مقطعية (Cross-sectional study)، تتيح هذه الدراسة جمع جميع البيانات المتاحة والمطلوبة من العاملين في قطاع الشركات العامة والخاصة بالمملكة العربية السعودية، وسيتم تحليل هذه البيانات إحصائيًا. تم إعداد الاستبانة لتتكون من الأجزاء التالية (انظر ملحق 1):

- الجزء الأول: المقدمة وطلب الموافقة.
- الجزء الثاني: البيانات الديموغرافية والعامة للمشارك.
- الجزء الثالث: إنشاء شراكة بين القطاع العام والخاص (مكون من 6 أجزاء متتالية).

3. الإطار النظري والمفاهيمي للدراسة:

1. نظرية الاختيار العام:

- تركز هذه النظرية على كيفية اتخاذ القرارات السياسية والإدارية في القطاع العام.
- تشدد على أهمية مواءمة مصالح الجهات المختلفة في القطاعين العام والخاص لنجاح الشراكات.

2. نظرية التعلم التنظيمي:

- تبحث في كيفية تعلم المنظمات والاستفادة من الخبرات السابقة في إنشاء الشراكات.
- تؤكد على أهمية إدارة المعرفة ونقل الخبرات بين القطاعين لتحسين أداء الشراكات.

3. نظرية الشبكات:

- تركز على أهمية التفاعل والتنسيق بين مختلف الجهات والمؤسسات في إطار الشراكات.
- تشير إلى أهمية بناء شبكات وتحالفات استراتيجية بين القطاعين لتحقيق أهداف الشراكة.

4. نظرية الموارد والقدرات:

- تؤكد على أهمية دمج الموارد والقدرات المتكاملة بين القطاعين لتحقيق الميزة التنافسية.
- تشرح كيفية استغلال الموارد والخبرات المختلفة لكل قطاع لتحقيق أهداف الشراكة.

4. فرضيات الدراسة:

يمكن من خلال الدراسة ان نفترض التالي:

- توجد فرص سوقية واضحة لتقديم الحلول التقنية المقترحة في السوق المستهدف.
- نموذج الأعمال المقترح يمتلك القدرة على التنافس بشكل فعال في السوق.
- المشروع المقترح يحقق جدوى اقتصادية ومالية مقبولة على المدى المتوسط والطويل.
- المخاطر التشغيلية والتنظيمية للمشروع يمكن التخفيف منها وإدارتها بشكل فعال.
- الخطة التنفيذية للمشروع قابلة للتطبيق وتمتلك الموارد اللازمة لتحقيق أهداف المشروع.

5. التحليل الاحصائي للنتائج:

سيتم جمع وتحليل البيانات المستخلصة من الاستبيان باستخدام برامج التحليل الإحصائي المتخصصة. يتضمن ذلك تطبيق مقاييس النزعة المركزية، مثل المتوسط والانحراف المعياري، بالإضافة إلى قياس التكرار والنسب المئوية لتوفير تحليل شامل للبيانات. كما سيتم إجراء تحليلات إحصائية متقدمة مثل تحليل الانحدار لفحص العلاقات بين المتغيرات المختلفة، وتحليل التباين (ANOVA) لتقييم الفروق بين المجموعات المختلفة. تهدف هذه التحليلات إلى تقديم رؤى دقيقة وعميقة تساهم في تعزيز فهم تأثير استراتيجيات إدارة المواهب ضمن سياق التحول الرقمي.

الفصل الرابع

نتائج الدراسة

الفصل الرابع

نتائج الدراسة

1. البيانات الديموغرافية للدراسة وعدد المشاركين فيها:

تم تحليل البيانات الديموغرافية المتعلقة بالعينة المستهدفة في دراسة إنشاء شركة تقنية بشراكة بين القطاعين العام والخاص في المملكة العربية السعودية، على النحو التالي:

يظهر توزيع المشاركين من حيث الجنس أن الأغلبية كانوا من الذكور بنسبة 78.4% مقارنة بالإناث الذين شكلوا 21.6% من العينة. هذا يشير إلى تميز نسبة الذكور في مجال العمل في هذا القطاع. تركزت الأعمار بشكل كبير في الفئة بين 30 إلى 40 سنة، حيث بلغ عددهم 29 شخصاً بنسبة 56.5%. كما كانت هناك نسبة أقل من المشاركين في الفئات العمرية الأخرى، حيث شكل الأشخاص الأقل من 30 عامًا 29.4%، بينما كانت نسبة الأشخاص بين 40 و50 سنة 13.7%. لم يكن هناك أي مشارك في فئة العمر الأكبر من 51 عامًا، مما يشير إلى أن الشباب في الفئة العمرية المتوسطة يمثلون الجزء الأكبر من القوى العاملة في القطاع التقني في المملكة.

أظهرت البيانات أن معظم المشاركين يحملون شهادة بكالوريوس بنسبة 70.9%، تلتها فئة الحاصلين على درجة الماجستير بنسبة 23.5%. بينما كانت نسبة الحاصلين على شهادة ثانوية 5.9%، ولم يكن هناك أي مشارك يحمل شهادة دكتوراه، مما يعكس تركيز القوى العاملة في هذا المجال على الحاصلين على تعليم جامعي أو دراسات عليا. توزعت سنوات الخبرة بين المشاركين بشكل متوازن نسبياً، حيث كانت النسبة الأكبر في فئة 5 إلى 10 سنوات من الخبرة بنسبة 45.1%، تلتها فئة الأقل من 5 سنوات بنسبة 25.5%. كانت فئة الخبرة بين 11 و15 سنة تشكل 13.7%، بينما كان لدى 15.7% من المشاركين أكثر من 16 سنة من الخبرة. هذه النتائج تشير إلى تنوع في الخبرات العملية في المجال التقني، مع تمركز كبير في الخبرات المتوسطة.

توزعت الرواتب بين المشاركين على عدة فئات، حيث كانت الفئة الأكبر من المشاركين تتقاضى راتباً يقل عن 10,000 ريال سعودي بنسبة 41.2%. تلتها فئة الرواتب بين 10,000 و20,000 ريال بنسبة 35.3%. كما كانت هناك فئات أقل تمثل

11.8% لكل من فئات الرواتب بين 20,000 و 30,000 ريال وأكبر من 30,000 ريال. هذا يشير إلى تباين في مستوى الأجور بين المشاركين. غالبية المشاركين يعملون في القطاع الخاص بنسبة 66.7%، بينما يعمل 15.7% منهم في القطاع الحكومي. كما كان هناك 5.7% من أصحاب العمل، في حين عمل 11.8% في مجالات أخرى. هذه النتائج تظهر أن القطاع الخاص هو الخيار الرئيسي للمشاركين في هذه الدراسة. بناءً على هذه البيانات، يمكن ملاحظة أن المشاركين في هذه الدراسة هم في الغالب من الذكور، تتراوح أعمارهم بين 30 و 40 عامًا، ويحملون شهادات جامعية مع خبرات تتراوح بين 5 إلى 10 سنوات، ويتقاضون رواتب متفاوتة، ويعملون بشكل رئيسي في القطاع الخاص (جدول-1).

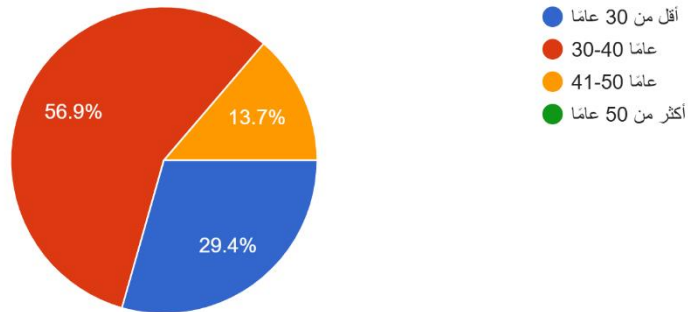
جدول-1: البيانات الديموغرافية والعامة للمشاركين في الدراسة.

م	السؤال	الإجابة		
		النقاط	التكرار	النسبة %
1	الجنس	ذكر	40	78.4%
		انثي	11	21.6%
2	العمر (السنوات)	اقل من 30	15	29.4%
		30 – 40	29	56.5%
		40 – 50	7	13.7%
		اكبر من 51	0	0%
3	الحالة التعليمية	ثانوي	3	5.9%
		بكالوريوس	36	70.9%
		ماجستير	12	23.5%
		دكتوراه	0	0%
4	الخبرة بالسنوات	اقل من 5 سنوات	13	25.5%
		5 – 10 سنوات	23	45.1%
		11 – 15 سنة	7	13.7%
		اكتر من 16 سنة	8	15.7%
5	الراتب	اقل من 10.000 ريال	21	41.2%
		10.000 – 20.000 ريال	18	35.3%
		20.000 – 30.000 ريال	6	11.8%
		اكبر من 30.000 ريال	6	11.8%

15,7%	8	عمل حكومي	جهة العمل	6
66,7%	34	عمل خاص		
5,7%	3	صاحب عمل		
11,8%	6	اعمال اخرى		

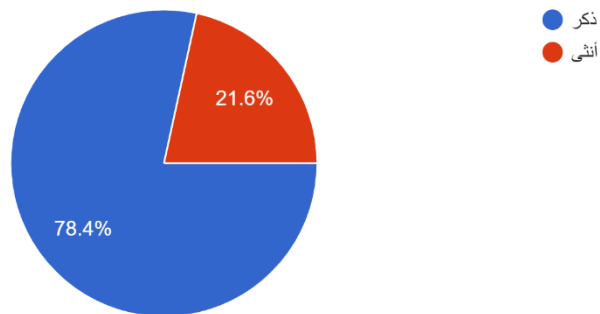
العمر؟

51 responses



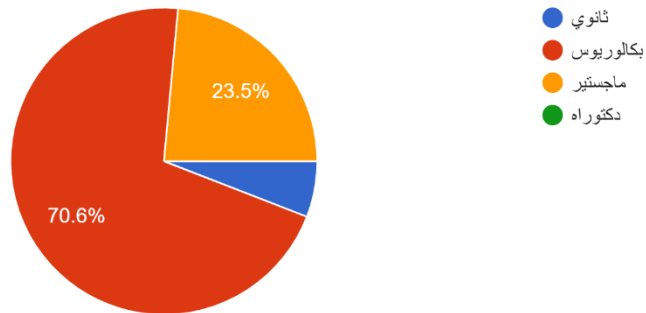
الجنس؟

51 responses



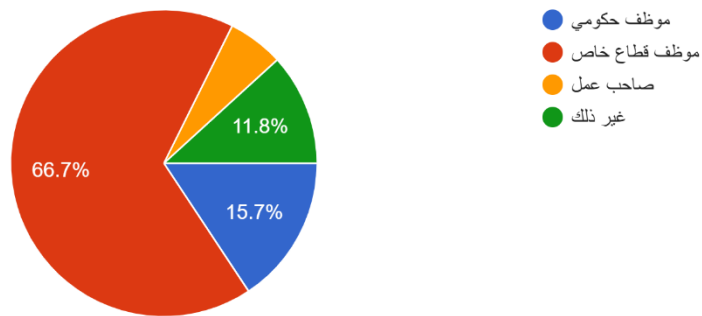
المؤهل التعليمي

51 responses



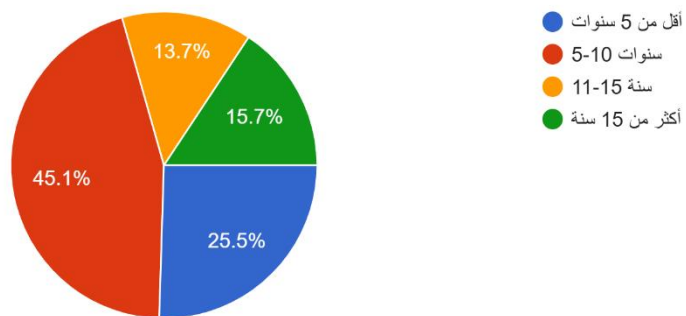
المسمى الوظيفي:

51 responses

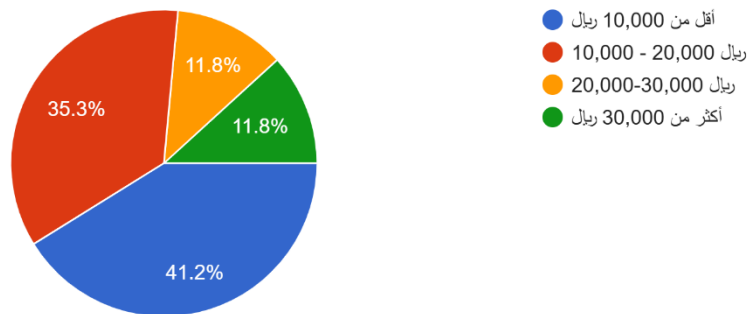


الخبرة العملية:

51 responses



مستوى الدخل الشهري:
51 responses



شكل-1: البيانات الديموغرافية للمشاركين في الدراسة.

2. الجزء الثاني: انشاء شركة تقنية:

تم تحليل بيانات الاستبيان المتعلقة بآراء المشاركين حول الحاجة إلى تطوير حلول تقنية مبتكرة والمساهمة في سد فجوات السوق المحلي، بالإضافة إلى الطلب في السوق المستهدف والمنافسة الحالية. فيما يلي تحليل النتائج بشكل أكاديمي: الحاجة إلى تطوير حلول تقنية مبتكرة في السوق المحلي: أظهرت النتائج أن غالبية المشاركين يرون ضرورة واضحة لتطوير حلول تقنية مبتكرة في السوق المحلي، حيث أبدى 43.1% من المشاركين موافقتهم الشديدة، و49% موافقتهم. بينما كان 7.8% محايدين، ولم يعبر أي من المشاركين عن عدم الموافقة أو عدم الموافقة الشديدة. هذه النتائج تعكس إجماعاً واسعاً على أهمية الابتكار التقني لدعم السوق المحلي.

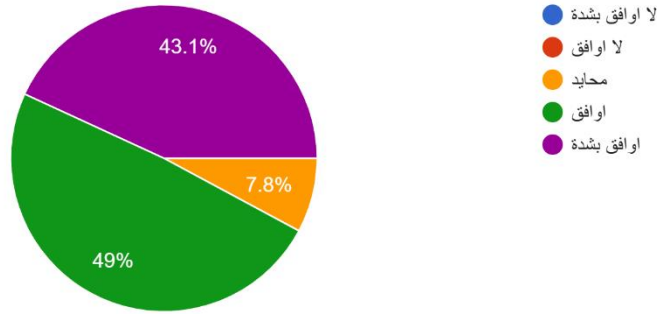
مساهمة المشروع في سد فجوات السوق الحالية: أكد 27.5% من المشاركين موافقتهم الشديدة على أن المشروع المقترح يمكن أن يساهم في سد الفجوات الحالية في السوق، بينما أيد 69.8% ذلك بموافقة. كان 11.8% من المشاركين محايدين، ولم يظهر أي اعتراض على هذه الفكرة. تشير هذه النتائج إلى قناعة قوية بإمكانية المشروع في تلبية احتياجات السوق غير الملباة. الطلب في السوق المستهدف على المنتجات والخدمات التقنية: أوضح 27.5% من المشاركين موافقتهم الشديدة على أن السوق المستهدف يوفر طلباً كبيراً على المنتجات والخدمات التقنية، بينما عبر 56.5% عن موافقتهم، و15.5% كانوا محايدين. لم يُظهر أي من المشاركين عدم موافقة صريحة، مما يعزز من احتمالية نجاح المشروع في تلبية احتياجات السوق التقنية.

القدرة على التعامل مع المنافسة الحالية في السوق: أظهر 23.5% من المشاركين موافقتهم الشديدة على أن المنافسة الحالية في السوق يمكن التعامل معها بفعالية من خلال المشروع، في حين أبدى 52.9% موافقتهم، و19.6% كانوا محايدين. عبر 2% فقط من المشاركين عن عدم موافقتهم، و2% آخرين عن عدم موافقتهم الشديدة. تعكس هذه النتائج ثقة الأغلبية في قدرة المشروع على المنافسة، مع وجود بعض التحفظات الطفيفة. تشير البيانات إلى تأييد قوي لفكرة المشروع من حيث سد فجوات السوق وتلبية الطلب الكبير في السوق المستهدف، مع وجود إجماع عام على أهمية تطوير حلول تقنية مبتكرة. كما أن المشاركين أبدوا ثقة ملحوظة في قدرة المشروع على مواجهة التحديات التنافسية، مما يعزز من فرص نجاحه في السوق المحلي. (جدول-2).

جدول-2: انشاء شركة تقنية.

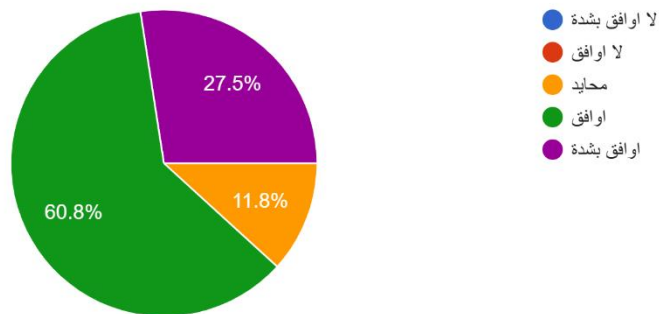
م	السؤال	الجواب				
		التكرارات (النسب المئوية %)				
		موافق وبشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق وبشدة
1	هناك حاجة واضحة لتطوير حلول تقنية مبتكرة في السوق المحلي.	22 (%43.1)	25 (%49)	4 (%7.8)	0 (%0)	0 (%0)
2	المشروع المقترح يمكن أن يساهم في سد فجوات السوق الحالية.	14 (%27.5)	31 (%69.8)	6 (%11.8)	0 (%0)	0 (%0)
3	السوق المستهدف يوفر طلباً كبيراً على المنتجات والخدمات التقنية.	14 (%27.5)	29 (%56.5)	8 (%15.5)	0 (%0)	0 (%0)
4	المنافسة الحالية في السوق يمكن التعامل معها بفعالية من خلال المشروع.	12 (%23.5)	27 (%52.9)	10 (%19.6)	1 (%2)	1 (%2)

هناك حاجة واضحة لتطوير حلول تقنية مبتكرة في السوق المحلي.
51 responses



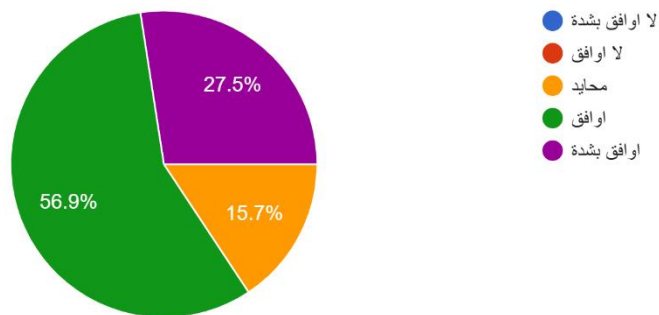
المشروع المقترح يمكن أن يساهم في سد فجوات السوق الحالية.

51 responses



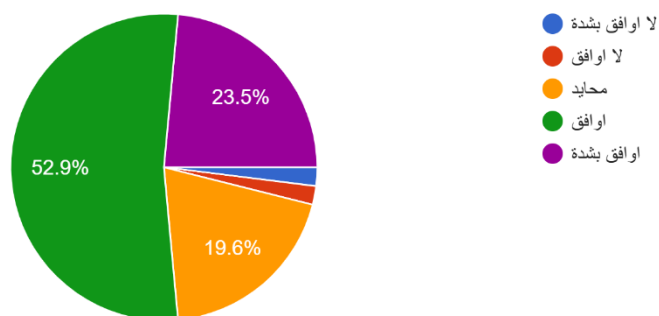
السوق المستهدف يوفر طلبًا كبيرًا على المنتجات والخدمات التقنية.

51 responses



المنافسة الحالية في السوق يمكن التعامل معها بفعالية من خلال المشروع.

51 responses



شكل-2: انشاء شركة تقنية شراكة بين القطاع العام والخاص.

المحور الثاني: انشاء شركة تقنية-جدول الاعمال:

تم تحليل البيانات المتعلقة بآراء المشاركين حول وضوح رؤية المشروع وأهدافه الاستراتيجية، ومدى تلبية المنتجات والخدمات التقنية لاحتياجات السوق، ومرونة نموذج الأعمال المقترح في مواجهة تحديات السوق. فيما يلي التحليل الأكاديمي للنتائج: وضوح رؤية المشروع وأهدافه الاستراتيجية: أظهرت النتائج أن 15.7% من المشاركين وافقوا بشدة على أن رؤية المشروع وأهدافه الاستراتيجية واضحة ومناسبة، بينما عبر 52.9% عن موافقتهم. كان 19.6% محايدين، في حين أبدى 9.8% عدم موافقتهم، و2% فقط أبدوا عدم موافقتهم الشديدة. تعكس هذه النتائج تقبلاً عاماً لرؤية المشروع وأهدافه، مع وجود نسبة صغيرة من التحفظات التي قد تحتاج إلى معالجة لضمان توافق كامل بين الأطراف ذات الصلة.

مدى تلبية المنتجات والخدمات التقنية لاحتياجات السوق: أكد 19.6% من المشاركين أنهم يوافقون بشدة على أن المنتجات والخدمات التقنية المقترحة تلبى احتياجات السوق، بينما أيد 41.2% هذه الفكرة. كان 35.3% محايدين، في حين عبر 2% فقط عن عدم موافقتهم، و2% آخرين عن عدم موافقتهم الشديدة. تشير هذه النتائج إلى وجود دعم ملحوظ لتوجه المشروع، مع بعض التردد الذي قد يشير إلى الحاجة إلى مزيد من الدراسات أو تحسينات في تصميم المنتجات والخدمات.

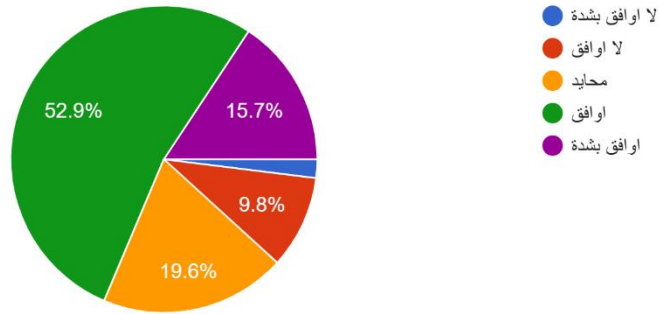
مرونة نموذج الأعمال المقترح لمواجهة تحديات السوق: أظهر 13.7% من المشاركين موافقتهم الشديدة على مرونة نموذج الأعمال المقترح، بينما أيد 51% هذا الرأي. أبدى 33.3% من المشاركين موقفاً محايداً، بينما عبر 2% فقط عن عدم موافقتهم، ولم يُظهر أي مشارك عدم موافقة شديدة. تعكس هذه النتائج مستوى عالٍ من الثقة في قدرة نموذج الأعمال على التكيف مع تحديات السوق، مع وجود نسبة كبيرة من المحايدين الذين قد يحتاجون إلى مزيد من الإقناع. تشير البيانات إلى تأييد كبير لرؤية المشروع وأهدافه الاستراتيجية، ومدى توافق المنتجات والخدمات التقنية مع احتياجات السوق، ومرونة نموذج الأعمال. ومع ذلك، فإن نسبة المشاركين المحايدين أو المعارضين توجي بضرورة العمل على تحسين التواصل حول رؤية المشروع وتطوير المنتجات والخدمات لتلبية التوقعات بشكل أكبر.

جدول-3: انشاء شركة تقنية-جدول الاعمال.

م	السؤال	الجواب				
		التكرارات (النسب المئوية %)				
		موافق وبشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق وبشدة
1	رؤية المشروع، وأهدافه الاستراتيجية، واضحة، ومناسبة.	8 (%15.7)	27 (%52.9)	10 (%19.6)	5 (%9.8)	1 (%2)
2	المنتجات والخدمات التقنية المقترحة تلي احتياجات السوق.	10 (%19.6)	21 (%41.2)	18 (%35.3)	1 (%2)	1 (%2)
3	نموذج الأعمال المقترح يتمتع بالمرونة لمواجهة تحديات السوق..	7 (%13.7)	26 (%51)	17 (%33.3)	1 (%2)	0 (%0)

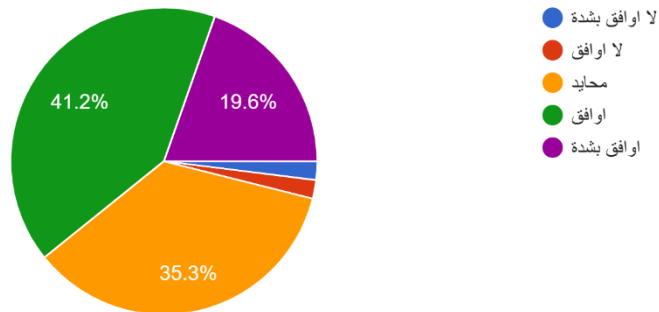
رؤية المشروع، وأهدافه الاستراتيجية، واضحة ومناسبة.

51 responses



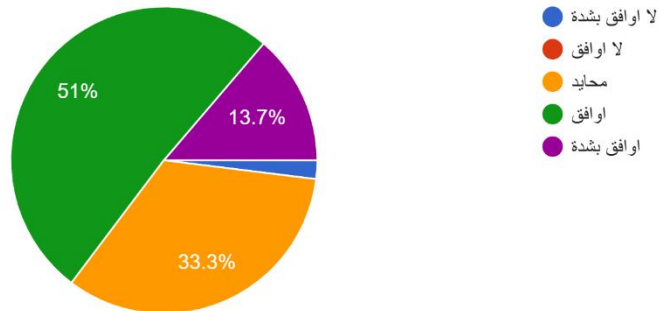
هل تعتقد بأن المنتجات والخدمات التقنية التي سوف تقدمها الشركة تلبي احتياجات السوق

51 responses



نموذج الأعمال المقترح يتمتع بالمرونة لمواجهة تحديات السوق

51 responses



شكل-3: انشاء شركة تقنية-جدول اعمال الشركة.

المحور الثالث: أنشاء شركة تقنية-الجدوى الاقتصادية والمالية للشركة:

تحليل البيانات حول الجوانب الاقتصادية للمشروع والشاركة بين القطاعين العام والخاص

التكاليف الرأسمالية للمشروع مقارنة بالمردود المتوقع: أظهرت النتائج أن 27.5% من المشاركين وافقوا بشدة على

أن التكاليف الرأسمالية للمشروع معقولة بالنسبة للمردود المتوقع، بينما أيد 56.9% هذا الرأي. أبدى 11.8% موقفاً محايداً،

في حين عبر 3.9% عن عدم موافقتهم. لم يُظهر أي مشارك اعتراضاً شديداً. توضح هذه النتائج أن غالبية المشاركين يثقون في

أن التكاليف الرأسمالية للمشروع تتماشى مع العوائد المحتملة، مع وجود نسبة صغيرة من المحايدين والمعتريين الذين قد يرون الحاجة إلى توضيح أو إعادة تقييم.

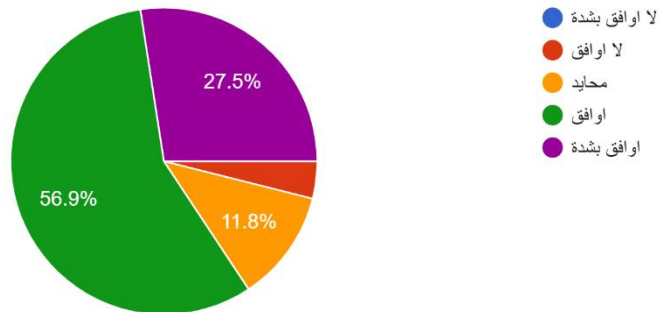
العائد الاقتصادي الإيجابي على المدى الطويل: أبدى 25.5% من المشاركين موافقتهم الشديدة على قدرة المشروع على تحقيق عائد اقتصادي إيجابي على المدى الطويل، في حين وافق 54.8% على ذلك. كان 19.8% محايدين، ولم يسجل أي مشارك اعتراضاً. هذه النتائج تعكس تفاوتاً عاماً بين المشاركين بخصوص الجدوى الاقتصادية للمشروع على المدى البعيد، مع وجود نسبة محايدة قد تعكس تحفظات أو عدم يقين.

التوازن بين التكاليف والمخاطر في الشراكة بين القطاعين العام والخاص: أظهرت النتائج أن 33.3% من المشاركين وافقوا بشدة على أن الشراكة بين القطاعين العام والخاص تضمن توازناً فعالاً بين التكاليف والمخاطر، بينما أيد 51% هذا الرأي. أبدى 11.8% موقفاً محايداً، ولم يسجل أي مشارك اعتراضاً واضحاً. تشير هذه النتيجة إلى وجود إدراك واسع بين المشاركين لمزايا الشراكة في تقاسم التكاليف والمخاطر، مع قلة قليلة قد تتطلب مزيداً من الشرح أو التحليل. تشير النتائج إلى دعم قوي من المشاركين للجدوى الاقتصادية للمشروع من حيث التكاليف الرأسمالية والعوائد المتوقعة، إضافة إلى دور الشراكة بين القطاعين العام والخاص في تحقيق التوازن المالي. مع ذلك، تُبرز النسب المحايدة الحاجة إلى تعزيز الشفافية وتوفير معلومات إضافية حول الجوانب الاقتصادية للمشروع لإشراك جميع الأطراف بشكل كامل.

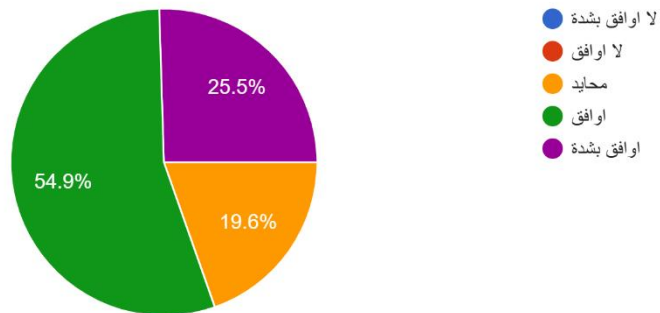
جدول-4: انشاء شركة تقنية-الجدوى المالية والاقتصادية للشراكة.

م	السؤال	الجواب				
		التكرارات (النسب المئوية %)				
		موافق وبشدة	موافق	محايد	غير موافق وبشدة	غير موافق
1	التكاليف الرأسمالية للمشروع معقولة مقارنةً بالمردود المتوقع.	14 (27.5%)	29 (56.9%)	6 (11.8%)	2 (3.9%)	0 (10%)
2	المشروع قادر على تحقيق عائد اقتصادي إيجابي على المدى الطويل.	13 (25.5%)	28 (54.8%)	10 (19.8%)	0 (0%)	0 (0%)
3	الشراكة بين القطاعين العام والخاص توفر التوازن بين التكاليف والمخاطر.	17 (33.3%)	26 (51%)	6 (11.8%)	2 (0%)	0 (0%)

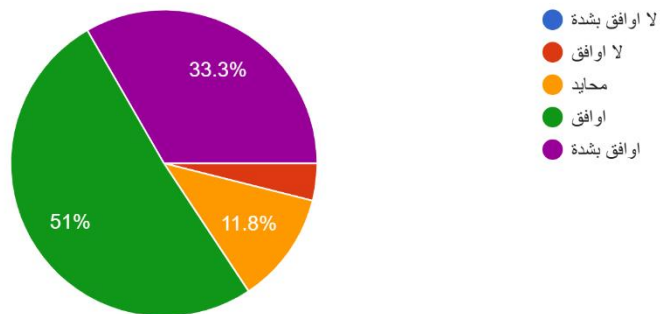
المشروع قادر على تحقيق عائد اقتصادي إيجابي على المدى الطويل
51 responses



تحليل المؤشرات المالية يظهر استدامة المشروع
51 responses



الشراكة بين القطاعين العام والخاص توفر التوازن بين التكاليف والمخاطر
51 responses



شكل-4: انشاء شركة تقنية-الجدوى المالية والاقتصادية للشراكة.

المحور الرابع: إنشاء شركة تقنية-المخاطر والتحديات:

تحليل البيانات حول إدارة المخاطر المتعلقة بالمشروع

إدارة المخاطر القانونية بفعالية: أظهرت النتائج أن 19.6% من المشاركين وافقوا بشدة على أن المخاطر القانونية للمشروع يمكن إدارتها بفعالية، بينما أيد 45.1% هذا الرأي، مما يشير إلى مستوى متوسط من الثقة بإدارة المخاطر القانونية. أبدى 29.4% موقفاً محايداً، في حين عبر 3.9% عن عدم موافقتهم و2% عن اعتراضهم الشديد. يشير هذا إلى وجود حاجة لتعزيز استراتيجيات إدارة المخاطر القانونية لضمان ثقة أكبر لدى جميع المشاركين. تأثير المخاطر التنظيمية على التنفيذ: أعرب 11.8% فقط عن موافقتهم الشديدة على أن المخاطر التنظيمية المحتملة لا تشكل عائقاً كبيراً أمام التنفيذ، بينما وافق 33.3% على ذلك. أبدى 35.3% موقفاً محايداً، وأشار 15.7% إلى عدم موافقتهم، بينما عبر 3.9% عن اعتراضهم الشديد. تعكس هذه النتائج وجود مخاوف واضحة بشأن المخاطر التنظيمية، ما يبرز أهمية تحسين استراتيجيات التعامل مع هذه المخاطر لضمان التنفيذ السلس للمشروع.

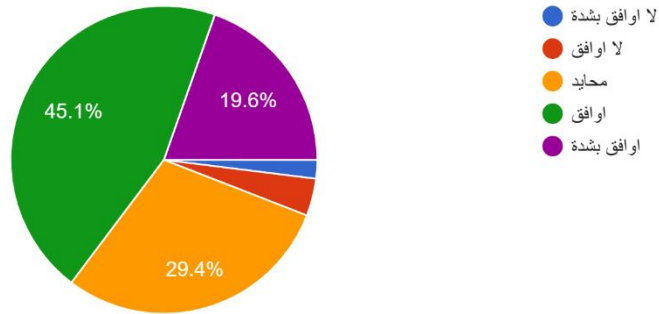
التعامل مع التحديات التشغيلية من خلال التخطيط الجيد: أبدى 29.4% من المشاركين موافقتهم الشديدة على إمكانية التعامل مع التحديات التشغيلية المتوقعة من خلال التخطيط الجيد، بينما وافق 49% على ذلك. أبدى 19.6% موقفاً محايداً، في حين عبر 2% فقط عن عدم موافقتهم. تشير هذه النتائج إلى وجود تفاؤل عام بقدرة التخطيط الجيد على التعامل مع التحديات التشغيلية، مع الحاجة لمزيد من التأكيد على كفاءة هذه الاستراتيجيات. دور إدارة المخاطر في تعزيز نجاح المشروع: أظهرت البيانات أن 37.3% من المشاركين وافقوا بشدة على أن إدارة المخاطر تعزز من نجاح المشروع، بينما أيد 47.1% هذا الرأي. أبدى 13.7% موقفاً محايداً، وأشار 2% فقط إلى عدم موافقتهم. تعكس هذه النتائج إدراكاً واسعاً لأهمية إدارة المخاطر في تحسين فرص نجاح المشروع. تعكس النتائج إجمالاً تفاؤلاً معتدلاً إلى كبير بإمكانية إدارة المخاطر القانونية والتشغيلية، مع بعض التحفظات على المخاطر التنظيمية. تبرز أهمية تحسين خطط إدارة المخاطر، خاصة على الصعيد التنظيمي، لضمان تنفيذ المشروع بفعالية وتعزيز ثقة الأطراف المعنية.

جدول-5: انشاء شركة تقنية-مناقشة المخاطر والتحديات.

م	السؤال	الجواب				
		التكرارات (النسب المئوية %)				
		موافق وبشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق وبشدة
1	المخاطر القانونية للمشروع يمكن إدارتها بفعالية.	10 (%19.6)	23 (%45.1)	15 (%29.4)	2 (%3.9)	1 (%2)
2	المخاطر التنظيمية المحتملة لا تشكل عائقًا كبيرًا أمام التنفيذ.	6 (%11.8)	71 (%33.3)	18 (%35.3)	8 (%15.7)	2 (%3.9)
3	التحديات التشغيلية المتوقعة يمكن التعامل معها من خلال التخطيط الجيد.	15 (%29.4)	25 (%49)	10 (%19.6)	1 (%2)	0 (%0)
4	إدارة المخاطر ضمن المشروع تعزز من نجاحه.	19 (%37.3)	24 (%47.1)	7 (%13.7)	1 (%2)	0 (%0)

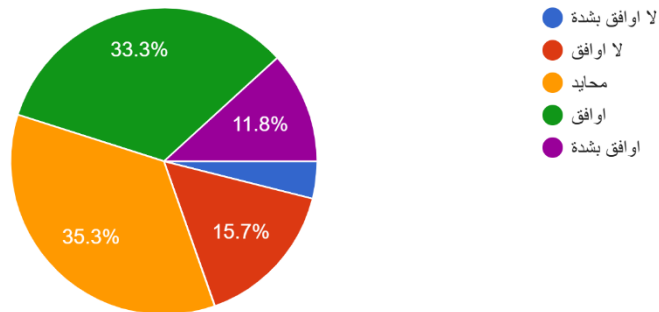
المخاطر القانونية للمشروع يمكن إدارتها بفعالية.

51 responses



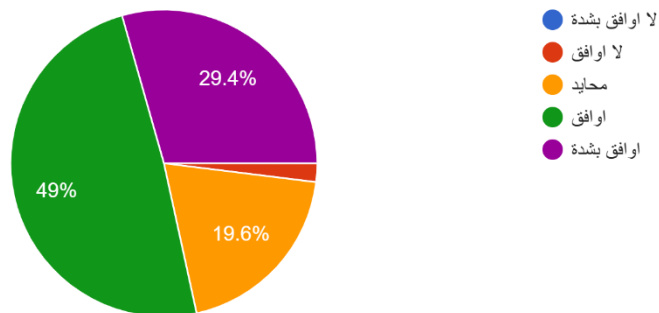
المخاطر التنظيمية المحتملة لا تشكل عائقًا كبيرًا أمام التنفيذ.

51 responses



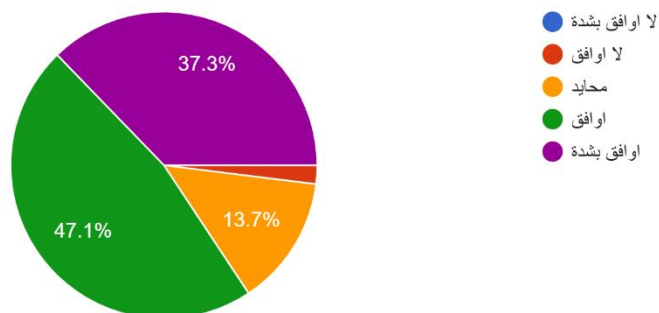
التحديات التشغيلية المتوقعة يمكن التعامل معها من خلال التخطيط الجيد.

51 responses



إدارة المخاطر ضمن المشروع تعزز من نجاحه.

51 responses



شكل-5: انشاء شركة تقنية-تحليل المخاطر والتحديات.

المحور الخامس: إنشاء شركة تقنية-خطة تنفيذ الشراكة:

تحليل البيانات حول آليات المتابعة والتعاون وخطة التنفيذ بين القطاعين:

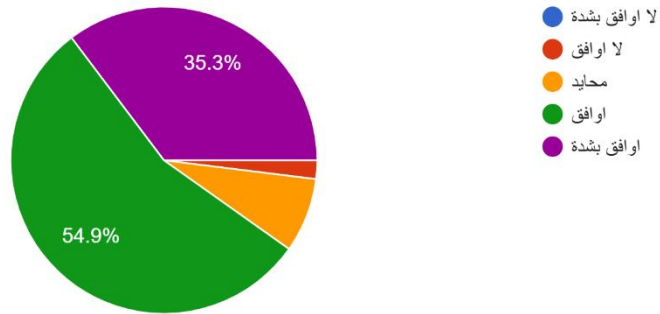
فعالية آليات المتابعة والرقابة: أظهرت النتائج أن 35.5% من المشاركين وافقوا بشدة على أن آليات المتابعة والرقابة على التنفيذ تضمن سير المشروع بشكل سلس، بينما أيد 54.9% هذا الرأي، مما يشير إلى إجماع واسع على فعالية هذه الآليات. أبدى 7.8% موقفاً محايداً، في حين عبر 2% عن عدم موافقتهم، ولم يعبر أي مشارك عن اعتراضه بشدة. هذه النتائج تعكس ثقة عالية في كفاءة آليات المتابعة والرقابة، مع وجود مساحة صغيرة للتحسين لتقليل التردد لدى الفئة المحايدة.

تأثير التعاون بين القطاعين على نجاح المشروع: وافق 33.3% من المشاركين بشدة على أن التعاون بين القطاعين العام والخاص يعزز من فرص نجاح المشروع، بينما أيد 54.9% هذا الرأي. أبدى 9.8% موقفاً محايداً، و2% فقط عبروا عن عدم موافقتهم، ولم يُبد أي مشارك اعتراضاً شديداً. تشير هذه النتائج إلى إدراك واسع لأهمية الشراكة بين القطاعين، مع إمكانية تعزيز الشفافية والتواصل لدعم ثقة المشاركين المحايدين. تعكس النتائج إجماعاً واضحاً على أهمية آليات المتابعة والرقابة وكذلك التعاون بين القطاعين في تعزيز نجاح المشروع. ومع ذلك، فإن تعزيز مشاركة الفئة المحايدة من خلال تحسين التواصل وإبراز نتائج التعاون قد يساهم في تعزيز الدعم الإجمالي للمشروع.

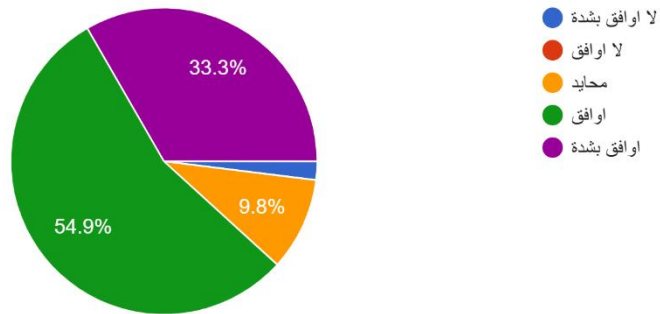
جدول-6: إنشاء شركة تقنية-اليات التنفيذ والمتابعة.

م	السؤال	الجواب				
		التكرارات (النسب المئوية %)				
		موافق وبشدة	موافق	محايد	غير موافق وبشدة	غير موافق
1	آليات المتابعة والرقابة على التنفيذ تضمن سير المشروع بشكل سلس.	18 (35.5%)	28 (54.9%)	4 (7.8%)	1 (2%)	0 (0%)
2	التعاون بين القطاعين يعزز من فرص نجاح المشروع.	17 (33.3%)	28 (54.9%)	5 (9.8%)	1 (2%)	0 (0%)

آليات المتابعة والرقابة على التنفيذ تضمن سير المشروع بشكل سلس
51 responses



التعاون بين القطاعين يعزز من فرص نجاح المشروع
51 responses



شكل-6: انشاء شركة تقنية-اليات التنفيذ والمتابعة.

المحور السادس: إنشاء شركة تقنية-الابتكار والتطور التقني:

تحليل البيانات حول الابتكار ونقل المعرفة في الشراكة بين القطاعين

دعم الشراكة بين القطاعين لاستحداث حلول تقنية مبتكرة: أظهرت النتائج أن 25.5% من المشاركين وافقوا بشدة على أن الشراكة بين القطاعين تدعم استحداث حلول تقنية مبتكرة، بينما أيد 58.5% هذا الرأي. أبدى 9.8% موقفاً محايداً، في حين عارض 3.9%، و2% لم يوافقوا بشدة. هذه النتائج تعكس اعترافاً واسعاً بأهمية الشراكة، مع بعض التردد لدى الفئة المحايدة والمعارضة. تحسين كفاءة الخدمات العامة من خلال نقل المعارف والتقنيات: وافقت الأغلبية العظمى من المشاركين، بنسبة 31.4% بشدة و64.7% موافقة، على أن نقل المعارف والتقنيات بين الشريكين يعزز كفاءة الخدمات العامة. ولم يُظهر أي مشارك موقفاً معارضاً، مما يشير إلى قناعة راسخة بدور هذه الشراكة في تحسين الأداء العام.

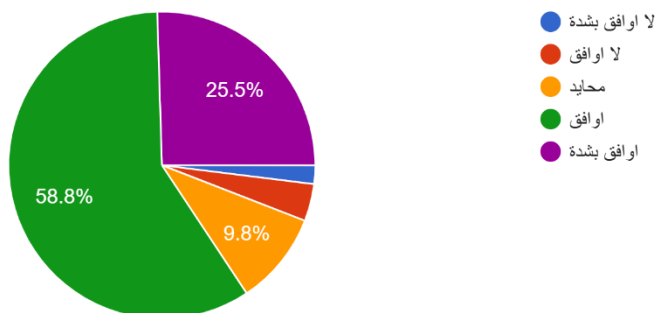
تشجيع البحث والتطوير في مجال التقنية: أشار 27.4% من المشاركين إلى موافقتهم الشديدة على أن المشروع يشجع على البحث والتطوير، في حين أيد 49% هذا الرأي. وكان 13.7% محايدين، دون تسجيل أي آراء معارضة. تعكس هذه النتائج تفاؤلاً عاماً بشأن إمكانات المشروع في تعزيز البحث والتطوير. أثر الابتكارات التقنية المقترحة على المجتمع أبدى 35.3% من المشاركين موافقة شديدة على أن الابتكارات التقنية المقترحة يمكن أن تحدث أثراً إيجابياً في المجتمع، بينما أيد 54.9% ذلك. كانت نسبة الحياد 7.8%، مع تسجيل اعتراض طفيف بنسبة 2%. هذه النتائج توضح اتفاقاً قوياً على القيمة الاجتماعية للابتكارات التقنية. تشير البيانات إلى تأييد قوي لدور الشراكة بين القطاعين في تعزيز الابتكار ونقل المعرفة وتحسين كفاءة الخدمات العامة. ومع ذلك، يتطلب الأمر استراتيجيات لزيادة إشراك الفئات المحايدة والمعارضة من خلال تقديم أدلة ملموسة على فوائد المشروع وفعاليته.

جدول-7: انشاء شركة تقنية- تحليل الابتكار التقني للشركة.

م	السؤال	الجواب				
		التكرارات (النسب المئوية %)				
		موافق وبشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق وبشدة
1	الشراكة بين القطاعين تدعم استحداث حلول تقنية مبتكرة.	13 (%25.5)	30 (%58.5)	5 (%9.8)	2 (%3.9)	1 (%2)
2	نقل المعارف والتقنيات بين الشريكين يحسن كفاءة الخدمات العامة.	16 (%31.4)	33 (%64.7)	2 (%3.9)	0 (%0)	0 (%0)
3	المشروع يشجع على البحث والتطوير في مجال التقنية.	19 (%27.4)	25 (%49)	7 (%13.7)	0 (%0)	0 (%0)
4	الابتكارات التقنية المقترحة يمكن أن تحدث أثراً إيجابياً في المجتمع.	18 (%35.3)	28 (%54.9)	4 (%7.8)	1 (%2)	0 (%0)

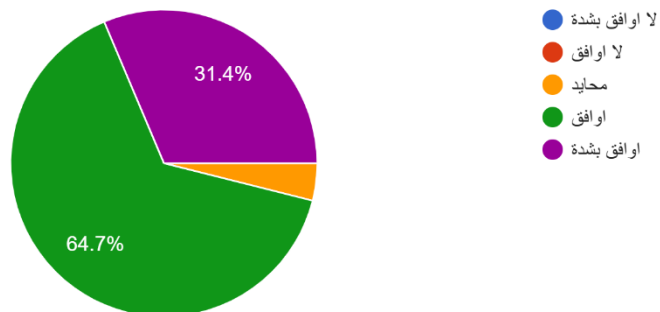
الشراكة بين القطاعين تدعم استحداث حلول تقنية مبتكرة

51 responses



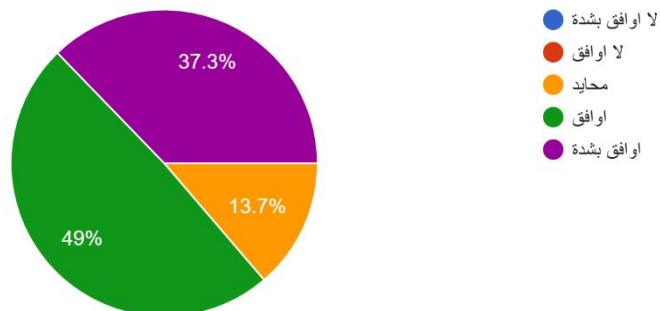
نقل المعارف والتقنيات بين الشريكين يحسن كفاءة الخدمات العامة

51 responses



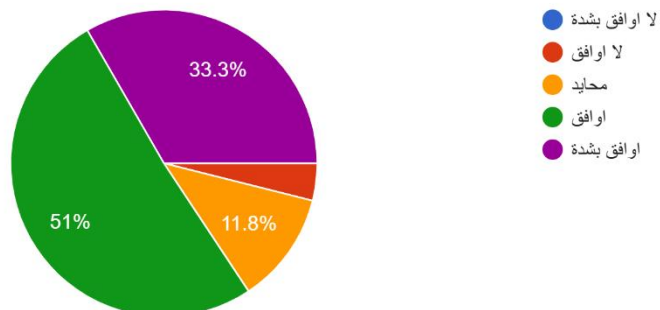
المشروع يشجع على البحث والتطوير في مجال التقنية

51 responses



الشراكة بين القطاعين العام والخاص توفر التوازن بين التكاليف والمخاطر

51 responses



شكل-7: انشاء شركة تقنية-تحليل التعاون التقني.

الفصل الخامس
مناقشة نتائج الدراسة

الفصل الخامس

مناقشة نتائج الدراسة

مناقشة النتائج وأهميتها:

تمثل هذه الدراسة تحليلاً شاملاً ومفصلاً لأراء المشاركين حول إمكانية إنشاء شركة تقنية بشراكة بين القطاعين العام والخاص في المملكة العربية السعودية، مسلطة الضوء على مجموعة من المتغيرات الديموغرافية والاجتماعية والاقتصادية، إضافة إلى تحليل وجهات النظر المتعلقة بالجوانب الاستراتيجية، والاقتصادية، والمخاطر التنظيمية، والتشغيلية. توضح النتائج جملة من النقاط المهمة التي تسهم في فهم البيئة العامة للمشروع، وتقدم إشارات واضحة حول جوانب القوة والتحديات التي يجب معالجتها لتحقيق نجاح هذا المشروع.

أولاً: السمات الديموغرافية للمشاركين أظهرت البيانات أن غالبية المشاركين كانوا من الذكور بنسبة 78.4%، وهو ما يعكس التميز النوعي للذكور في القطاع التقني بالسعودية. التركيز العمري الأكبر بين 30-40 سنة يشير إلى أن الكوادر الشابة تشكل الجزء الأساسي من القوى العاملة، مما قد يعكس حيوية وديناميكية القطاع، مع فرص أكبر لتبني الابتكار التقني. كما أن غياب المشاركين من الفئة العمرية الأكبر من 51 عاماً قد يدل على محدودية مشاركة الخبرات الأكبر سنًا، وهو تحدٍ يمكن استغلاله لتعزيز الاستفادة من خبرات متنوعة.

ثانيًا: المؤهلات العلمية والخبرات العملية نسبة 70.9% من المشاركين يحملون شهادة البكالوريوس، تليها نسبة 23.5% للحاصلين على درجة الماجستير، ما يعكس تركيز القطاع على الكفاءات الأكاديمية العالية. التوزيع المتوازن لسنوات الخبرة بين الفئات المختلفة يعزز فهم القطاع للتحديات والفرص، خاصة مع تركز الخبرة بين 5-10 سنوات، مما يشير إلى جاهزية هذه القوى العاملة لتقديم حلول تقنية مبتكرة.

ثالثًا: الدخل والقطاع الوظيفي أظهرت الدراسة تنوعاً في مستويات الدخل، مع نسبة كبيرة تتقاضى أقل من 10,000 ريال سعودي. ومع وجود أغلبية في القطاع الخاص بنسبة 66.7%، يبدو أن القطاع الخاص يشكل البيئة الرئيسية لاستيعاب

القوى العاملة التقنية. يعكس هذا توافر فرص قوية للابتكار والتنافسية في القطاع الخاص، مع احتمالية توسع أكبر للشركات بين القطاعين العام والخاص لتلبية الطلب المتزايد.

رابعاً: الحاجة لتطوير حلول تقنية مبتكرة أجمعت آراء المشاركين تقريباً على ضرورة الابتكار التقني، حيث وافق أكثر من 92% على أهمية سد الفجوات في السوق المحلي عبر حلول مبتكرة. هذا الإجماع يشير إلى أن السوق التقنية في السعودية جاهزة لاستقبال مشاريع جديدة تهدف إلى تحسين الكفاءة والقدرة التنافسية.

خامساً: الطلب والمنافسة في السوق المستهدف أكدت نسبة كبيرة من المشاركين، تجاوزت 80%، على وجود طلب مرتفع على المنتجات والخدمات التقنية في السوق المستهدف، مع تأكيد على قدرة المشروع على التعامل مع المنافسة الحالية. يعزز هذا التوجه القناعة بإمكانية نجاح المشروع، بشرط تبني استراتيجيات واضحة تعزز من ميزاته التنافسية.

سادساً: وضوح الرؤية والأهداف الاستراتيجية تظهر النتائج أن غالبية المشاركين لديهم قناعة بوضوح رؤية المشروع، حيث وافق أكثر من 68.6% على ذلك، مع نسبة صغيرة من التحفظات بلغت 11.8% هذه التحفظات تعكس الحاجة إلى تحسين التواصل مع الأطراف المعنية وتعزيز وضوح الأهداف لزيادة دعم المشروع.

سابعاً: مرونة نموذج الأعمال أظهرت النتائج أن نموذج الأعمال المقترح يتمتع بمرونة جيدة وفق رأي 64.7% من المشاركين. ومع ذلك، فإن نسبة الحياد المرتفعة نسبياً 33.3% تشير إلى الحاجة لمزيد من التفاصيل حول كيفية تحقيق هذه المرونة عملياً لمواجهة تحديات السوق.

ثامناً: الجوانب الاقتصادية والتكاليف الرأسمالية أبدى غالبية المشاركين 84.4% تفضلاً بخصوص العائد الاقتصادي المتوقع للمشروع، مؤكدين أن التكاليف الرأسمالية معقولة مقارنة بالمردود المحتمل. هذا التوافق يعزز من ثقة المستثمرين والجهات المعنية في جدوى المشروع الاقتصادية.

تاسعاً: المخاطر القانونية والتنظيمية رغم أن غالبية المشاركين أبدوا ثقة بقدرة المشروع على إدارة المخاطر القانونية 64.7%، إلا أن نسبة الحياد والتحفظات 35.3% تستدعي تعزيز استراتيجيات إدارة المخاطر القانونية والتنظيمية، مما يتطلب وضع سياسات واضحة لمواجهة أي تحديات قد تؤثر على التنفيذ.

عاشراً: التحديات التشغيلية والتخطيط أكدت النتائج وجود ثقة في قدرة المشروع على مواجهة التحديات التشغيلية من خلال التخطيط الجيد 78.4%. ومع ذلك، تبقى نسبة الحياد 19.6% مؤشراً على الحاجة لإجراءات إضافية لضمان تطبيق خطط فعالة تسهم في مواجهة العقبات التشغيلية.

أهمية الدراسة:

- تعزيز بيئة الابتكار التقني: نتائج الدراسة تدعم التوجه نحو الاستثمار في الحلول التقنية المبتكرة، وهو أمر يتماشى مع رؤية المملكة 2030 الهادفة إلى بناء اقتصاد متنوع ومستدام.
- تشجيع الشراكات بين القطاعين: تبرز الشراكة بين القطاعين العام والخاص كعامل حاسم لتحقيق التوازن بين المخاطر والتكاليف، مما يدعم تنفيذ مشاريع ذات أثر اقتصادي طويل المدى.
- معالجة الفجوات في السوق: تشير النتائج إلى وجود فرص كبيرة لسد الفجوات التقنية في السوق المحلي، مما يتيح تعزيز النمو الاقتصادي واستحداث فرص عمل جديدة.
- توجيه السياسات والاستراتيجيات: توفر الدراسة رؤى قيمة لصناع القرار لتطوير سياسات داعمة للابتكار، وتحفيز الشباب على المشاركة في القطاع التقني، وتعزيز كفاءة الموارد البشرية.
- إدارة المخاطر بفعالية: تسلط الدراسة الضوء على أهمية وضع استراتيجيات واضحة لإدارة المخاطر القانونية والتنظيمية لضمان نجاح المشروع. تعكس نتائج الدراسة إجماعاً قوياً على أهمية المشروع وجدواه الاقتصادية والاستراتيجية، مع وجود بعض التحديات التي يمكن التغلب عليها من خلال تحسين آليات التواصل وتطوير استراتيجيات أكثر فعالية لإدارة المخاطر. تقدم هذه النتائج أساساً قوياً لبناء مشروع تقني مبتكر يُسهم في تحقيق أهداف التنمية المستدامة للمملكة.

الفصل السادس

خاتمة الدراسة

تؤكد هذه الدراسة أهمية الشراكات بين القطاعين العام والخاص في تطوير حلول تقنية مبتكرة تلبي احتياجات السوق السعودي وتسد فجواته. أظهرت النتائج تأييداً قوياً لفكرة المشروع، خصوصاً فيما يتعلق بسد الفجوات السوقية وتحقيق عوائد اقتصادية على المدى الطويل. يعزز ذلك من جدوى المشروع، خاصة مع توافر قوة عاملة ذات تعليم وخبرة ملائمة. ومع ذلك، تسلط الدراسة الضوء على ضرورة معالجة بعض التحديات، لا سيما في وضوح رؤية المشروع واستراتيجيات إدارة المخاطر القانونية والتنظيمية. يوصى بتطوير خطط اتصال فعالة وتعزيز استراتيجيات إدارة المخاطر لضمان التنفيذ السلس. تُبرز النتائج أن الشراكة بين القطاعين توفر ميزة كبيرة في توزيع التكاليف والمخاطر، مما يُعزز الثقة في استدامة المشروع. تعد هذه الدراسة مرجعاً هاماً لصناع القرار في تعزيز الابتكار التقني وتحقيق التوازن بين التكاليف والعوائد الاقتصادية، مما يدعم التوجه نحو رؤية المملكة 2030.

المراجع

المراجع العربية:

أبو سريع ،محمد محمد201 . دور الشراكة بين القطاعين العام والخاص في توفير خدمات النقل العامة. .. مع دراسة تطبيقية على الحالة المصرية ،«رسالة دكتوراه غير منشورة ، جامعة القاهرة ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، القاهرة.

البلوي ،حنان راشد سالم .(.)2011الشراكة بين الحكومة والقطاع الخاص كمدخل لتحسين الجودة في الخدمات الصحية ،«رسالة دكتوراه غير منشورة ، جامعة القاهرة ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، القاهرة.

البندراوي ،عيد محمود على 2012أثر الشراكة بين وزارة التربية والتعليم والجمعيات الأهلية في دعم العملية التعليمية في مصر ،«رسالة دكتوراه غير منشورة ، جامعة القاهرة ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، القاهرة.

بدر ،أحمد سامة2003 العقود الإدارية وعقود البوت . القاهرة :مكتبة دار النهضة العربية.

جاهين ،أيمن عبد الحميد2008تقييم تجربة الشراكة بين الحكومة والقطاع الخاص في جمهورية مصر العربية: دراسة حالة لمشروعات توصيل الغاز الطبيعي ،«رسالة دكتوراه غير منشورة ، جامعة القاهرة ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، القاهرة.

جمعة ،سلوى شعراوي .(محرر 2001مفهوم إدارة شئون الدولة والمجتمع :إشكاليات نظرية ،«بحث منشور في كتاب: إدارة شئون الدولة والمجتمع ، القاهرة ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ،مركز دراسات واستشارات الإدارة العامة.

حموري ،بال201 . شراكة القطاعين العام والخاص كمطلب تنموي ، الكويت ،المعهد العربي للتخطيط ،سلسلة جسر التنمية ،العدد .117

دائرة المالية ،إدارة الدراسات الاقتصادية والمالية ، حكومة دبي .(.)2010الشراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص .

دكروري ،محمد متولي 2009الشراكة مع القطاع الخاص مع التركيز على التجربة المصرية .القاهرة :وزارة المالية .قطاع مكتب الوزير ،الإدارة العامة للبحوث المالية.

شحاته ،عبد الله 2008المشاركة بين القطاعين العام والخاص وتقديم الخدمات العامة على مستوى المحليات :الإمكانات والتحديات ،«بحث مقدم إلى: مؤتمر الإدارة المحلية :الفرص والتحديات ،القاهرة :شركاء التنمية للبحوث والاستشارات والتدريب.

عثمان ،وفاء 2008الشراكة بين القطاعين الحكومي والخاص ،«بحث مقدم إلى : مؤتمر عقود المشاركة بين القطاعين العام والخاص ، القاهرة ، المنظمة العربية للتنمية الإدارية.

غالب ،عبد القادر ورسمه)2008عقود الشراكة بين القطاعين العام والخاص ،«بحث مقدم إلى : مؤتمر عقود المشاركة بين القطاعين العام والخاص ، القاهرة ، المنظمة العربية للتنمية الإدارية.

هيمينغ ،ريتشارد؛ وآخرون 2007الاستثمار العام والشراكة بين القطاعين العام والخاص ،«صندوق النقد الدولي ،دورية قضايا اقتصادية ،العدد 0 .

وزارة المالية المصرية 2007تقرير البرنامج القومي لشراكة القطاع العام والخاص .القاهرة :الوحدة المركزية لشراكة القطاعين العام والخاص ،سبتمبر –الإصدار الثاني.

وزارة المالية المصرية 2007تقرير البرنامج القومي لشراكة القطاع العام والخاص .القاهرة :الوحدة المركزية لشراكة القطاعين العام والخاص ،فبراير –الإصدار الأول

الشامي، م.، & محمد. (2023). دور الشراكة بين القطاعين العام والخاص كأداة لتحقيق التنمية المستدامة. مجلة /البحوث المالية والتجارية، 24(1)، 42-67.

الشريف، ف.، فيصل، العمر، & إيتسام بنت محمد. (2022). الحاجة الى مشاركة القطاع الخاص للقطاع العام في توفير المشاريع في المملكة العربية السعودية. /المجلة العربية للإدارة، 42(2)، 43-56.

مها ناصر السدره، & نوره ناصر الدوسري. (2019). عقود الشراكة بين القطاعين العام والخاص. مجلة /العلوم الإقتصادية و الإدارية و القانونية، 3(5)، 76-111.

الفواعير، س. ب. (2017). عقود الشراكة بين القطاعين العام والخاص-مفهومها وطبيعتها القانونية: دراسة مقارنة، 22(3)، 2017. *International Review of Law* .

عيسى، م. ع. ا.، & محمد عبد العال. (2018). الشراكة بين القطاعين العام والخاص: المفهوم والأسباب والدوافع والصور. المجلة العربية للإدارة، 38(3)، 52-37.

مجموعة مؤلفين. (2013). دور القطاع الخاص في مسار التنمية المستدامة وترشيد الحكم في الأقطار العربية. المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات.

تامر قرموط. (2001). الشراكات بين القطاعين العام والخاص في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية: الواقع والتحديات. الشراكات بين القطاعين العام والخاص في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية: الواقع والتحديات.

المراجع الأجنبية:

Turing, A., Computing Machinery and Intelligence, Mind, Vol. Lix, Issue 236, Oct 1950, p433- 460.

Clements, L., and Kockelman, K., Economic Effects of Automated Vehicles, Transportation Research Record No. 2602, available at

https://www.caee.utexas.edu/prof/kockelman/public_html/TRB17EconomicEffectsofAVs.pdf viewed on 20 Sep 2020

Harvard University, Knowledge, Technology and Complexity in Economic Growth, without a date, available at <https://rcc.harvard.edu/knowledge-technology-and-complexity-economicgrowth> viewed on 29 Apr 2022.

الملاحق

استبيان حول

إنشاء شركة تقنية – شراكة بين القطاع العام والخاص

مقدمة

عزيزي/عزيزتي المشارك/ة،

نشكر لكم تخصيص جزء من وقتكم للمشاركة في هذا الاستبيان الذي يهدف إلى دراسة مشروع إنشاء شركة تقنية بالشراكة بين القطاعين العام والخاص. يركز هذا المشروع على تعزيز التعاون بين القطاعين لتحقيق التنمية المستدامة وتلبية احتياجات السوق المتزايدة في المجال التقني. نود أن نؤكد لكم أن جميع البيانات التي تقدمونها ستُعامل بسرية تامة، وستُستخدم فقط لأغراض البحث العلمي. مشاركتكم تمثل جزءاً مهماً من نجاح هذه الدراسة وتسهم في تقديم توصيات دقيقة وعملية. يرجى الإجابة على الأسئلة بكل دقة وشفافية. إذا كان لديكم أي استفسار، فلا تترددوا في التواصل معنا عبر القنوات المتاحة.

شكراً لتعاونكم ودعمكم.

الجزء الأول: البيانات الديموغرافية

1. العمر:

- ☐ أقل من 30 عامًا
- ☐ 30-40 عامًا
- ☐ 41-50 عامًا
- ☐ أكثر من 50 عامًا

2. الجنس:

- ☐ ذكر
- ☐ أنثى

3. المؤهل التعليمي:

- ☐ ثانوي
- ☐ بكالوريوس
- ☐ ماجستير
- ☐ دكتوراه

4. المسمى الوظيفي:

- ☐ موظف حكومي
- ☐ موظف في القطاع الخاص
- ☐ صاحب عمل
- ☐ غير ذلك (يرجى التوضيح)

5. الخبرة العملية:

- ☐ أقل من 5 سنوات

○ 5-10 سنوات

○ 11-15 سنة

○ أكثر من 15 سنة

6. مستوى الدخل الشهري:

○ أقل من 10,000 ريال

○ 10,000-20,000 ريال

○ 20,000-30,000 ريال

○ أكثر من 30,000 ريال

الجزء الثاني: انشاء شركة تقنية

الإجابة					السؤال
القسم الأول: الفرص والحاجة السوقية					
5	4	3	2	1	1. هناك حاجة واضحة لتطوير حلول تقنية مبتكرة في السوق المحلي.
5	4	3	2	1	2. المشروع المقترح يمكن أن يساهم في سد فجوات السوق الحالية.
5	4	3	2	1	3. السوق المستهدف يوفر طلبًا كبيرًا على المنتجات والخدمات التقنية.
5	4	3	2	1	4. المنافسة الحالية في السوق يمكن التعامل معها بفعالية من خلال المشروع.
القسم الثاني: نموذج الأعمال					
5	4	3	2	1	5. رؤية المشروع، وأهدافه الاستراتيجية، واضحة ومناسبة.
5	4	3	2	1	6. المنتجات والخدمات التقنية المقترحة تلبى احتياجات السوق.
5	4	3	2	1	7. الهيكل التنظيمي للشركة يدعم التكامل الفعال بين القطاعين.
5	4	3	2	1	8. نموذج الأعمال المقترح يتمتع بالمرونة لمواجهة تحديات السوق.
القسم الثالث: الجدوى الاقتصادية والمالية					
5	4	3	2	1	9. التكاليف الرأسمالية للمشروع معقولة مقارنةً بالمردود المتوقع.
5	4	3	2	1	10. المشروع قادر على تحقيق عائد اقتصادي إيجابي على المدى الطويل.
5	4	3	2	1	11. تحليل المؤشرات المالية يظهر استدامة المشروع.

5	4	3	2	1	12. الشراكة بين القطاعين العام والخاص توفر التوازن بين التكاليف والمخاطر.
القسم الرابع: المخاطر والتحديات					
5	4	3	2	1	13. المخاطر القانونية للمشروع يمكن إدارتها بفعالية.
5	4	3	2	1	14. المخاطر التنظيمية المحتملة لا تشكل عائقًا كبيرًا أمام التنفيذ.
5	4	3	2	1	15. التحديات التشغيلية المتوقعة يمكن التعامل معها من خلال التخطيط الجيد.
5	4	3	2	1	16. إدارة المخاطر ضمن المشروع تعزز من نجاحه.
القسم الخامس: خطة التنفيذ					
5	4	3	2	1	17. الخطة الزمنية للمشروع واضحة ومناسبة.
5	4	3	2	1	18. الموارد المالية والبشرية المتاحة كافية لتحقيق الأهداف.
5	4	3	2	1	19. آليات المتابعة والرقابة على التنفيذ تضمن سير المشروع بشكل سلس.
5	4	3	2	1	20. التعاون بين القطاعين يعزز من فرص نجاح المشروع.
القسم السادس: الابتكار والتطوير التقني					
5	4	3	2	1	21. الشراكة بين القطاعين تدعم استحداث حلول تقنية مبتكرة.
5	4	3	2	1	22. نقل المعارف والتقنيات بين الشريكين يحسن كفاءة الخدمات العامة.
5	4	3	2	1	23. المشروع يشجع على البحث والتطوير في مجال التقنية.
5	4	3	2	1	24. الابتكارات التقنية المقترحة يمكن أن تحدث أثرًا إيجابيًا في المجتمع.

مع العلم ان الإجابات كالتالي:

1	غير موافق بشدة
2	غير موافق
3	محايد
4	موافق
5	موافق بشدة

51 responses

[Link to Sheets](#)

Not accepting responses ☐

Message for respondents

This form is no longer accepting responses

Summary

Question

Individual

الجزء الأول: البيانات الديموغرافية

العمر؟

51 responses

[Copy chart](#)

